وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير البيض

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

دراسة حالة مصرف السلام الجزائر (2022-2019)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص إدارة مالية

من إعداد الطالبين:

بودخيل عبد الرحمان

ناير محمد

تحت إشراف البروفيسور:

بوسالم أبو بكر

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/..... رئيسا

الدكتور/ بوسالم أبو بكر **مشرفا**

الدكتور/.....مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023



إلى والديّ الحبيبين، شكرًا لكونكم نبراس دربي وسندي في كل لحظة؛

إلى إخوتي الأعزاء، إلى أبنائي، شركاء الطفولة وداعمي النجاح؛

إلى عائلتي الكريمة، مصدر الحنان والدعم؛

لمن علمني معنى العائلة الحقيقية زوجتي العزيزة؛

إلى أصدقائي الأعزاء، رفاق الدرب والسند في كل موقف؛

شكرًا لكم يا أصدقائي، لأنكم جعلتم رحلة الدراسة ممتعة مليئة بالذكريات؛

إلى مؤطري البروفيسور أبو بكر بوسالم الذي أضاء دربي ونقل لي العلم والمعرفة؛

شكرًا لكم جميعًا دون استثناء، أهدي لكم ثمرة جهودي وفرحة قلبي. عبد الرحمان



pngtree.com



إلى أبي الغالي وسندي ونبراس حياتي وقدوتي؛

إلى أمي الغالية ورمز العطف والحنان؛

إلى زوجتي العزيزة و أبنائي وجميع الأهل والأقارب؛

إلى كل الأحبة الذين عرفتهم وأحببتهم في الله من قريب وبعيد؛

إلى كل من ساهم في تعليمي من الابتدائية إلى طور الماستر؛

أهديكم ثمرة هذا العمل المتواضع

محمد

Designed by pngtree

الملخص:

تعد المخاطر صفة ملازمة للعمل المصرفي حيث تعمل المصارف الإسلامية على إدارة هذا النوع من المخاطر عبر وضع استراتيجيات خاصة واعتماد تقنيات وأساليب متطورة لمراقبتها وقياسها وتحليلها، بالإضافة إلى التقيد بمعايير الإشراف والرقابة المحلية والدولية.

وتهدف دراستنا هذه في جانبها التطبيقي إلى تبيان مدى قدرة المصارف الإسلامية على مواجهة المخاطر ممثلة في مصرف السلام الجزائر، إذ توصلنا من خلالها إلى أن جهاز إدارة المخاطر بمصرف السلام الجزائر يتميز بقدراته العالية على احتواء المخاطر إلى حد ما من خلال توفيره لعدة آليات واستراتيجيات ولكن يتحفظ فيما يخص ارتفاع مخاطر السيولة. وكخلاصة رئيسية يمكن القول أن مصرف السلام يولي أهمية قصوى لإدارة المخاطر من خلال تدنية مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل إلى أدنى مستوياتها.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، إدارة المخاطر المصرفية، المخاطر المصرفية، مصرف السلام الجزائر.

تصنيف JEL: G21.

Summary:

Risks are an inherent characteristic of banking, as Islamic banks work to manage this type of risks by developing special strategies and adopting advanced techniques and methods to monitor, measure and analyze them, in addition to adhering to local and international supervision and control standards.

In its applied aspect, our study aims to demonstrate the extent of the ability of Islamic banks to confront the risks represented by Al Salam Bank Algeria, through which we have concluded that the risk management system at Al Salam Bank Algeria is distinguished by its high ability to contain risks to a certain extent by providing several mechanisms and strategies, but it is cautious about what... Regarding high liquidity risk. As a main conclusion, it can be said that Al Salam Bank attaches utmost importance to risk management by reducing credit risks, liquidity risks and operational risks to their lowest levels.

Keywords: Islamic banks, banking risk management, banking risks, Al Salam Bank, Algeria

JEL Classificaions codes : G21

العنوان	رقم الصفحة
إهداء	د
الملخص	د
الفهرس	د
قائمة الجداول	د
قائمة الأشكال	د
المقدمة العامة	أ
مقدمة	أ
الإشكالية	أ
فرضيات البحث	ب
مبررات اختيار الموضوع	ج
أهداف الدراسة	ج
منهج البحث	د
تقسيمات البحث	هـ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية	01
تمهيد:	02
المبحث الأول: المخاطر في المصارف الإسلامية	03
المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية	03
المطلب الثاني: مخاطر المصارف الإسلامية	04
الفرع الأول: التعريف الفقهي للمخاطر	04
الفرع الثاني: مخاطر المصارف الإسلامية	05
المبحث الثاني: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية	15
المطلب الأول: المراحل والمتطلبات الضرورية لإدارة المخاطر	15
الفرع الأول: مراحل إدارة المخاطر	15
الفرع الثاني: المتطلبات الضرورية لإدارة المخاطر	15
المطلب الثاني: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية	17
الفرع الأول: إدارة المخاطر العامة	17
الفرع الثاني: إدارة مخاطر صيغ التمويل	23

المبحث الثالث: الدراسات التجريبية السابقة	27
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	27
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	30
المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات التجريبية السابقة	33
الفرع الأول: أوجه التشابه	33
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف	33
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: دراسة حالة لمصرف السلام الجزائري (2019-2022)	35
تمهيد	35
المبحث الأول: نظرة عامة حول مصرف السلام الجزائر	36
المطلب الأول: التعريف بمصرف السلام الجزائر	36
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي الإداري لمصرف السلام الجزائر	36
المبحث الثاني: إدارة المخاطر في مصرف السلام الجزائر	37
المطلب الأول: مؤشرات المخاطر في مصرف السلام الجزائر	37
المطلب الثاني: آليات مصرف السلام الجزائر لمواجهة المخاطر	40
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر في مصرف السلام الجزائر	42
المبحث الثالث: مناقشة النتائج	47
خلاصة الفصل الثاني	48
الخاتمة العامة	
الخاتمة	49
آفاق الدراسة	51
نتائج اختبار الفرضيات	52
قائمة المراجع	52

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	نسب مؤشر مخاطر رأس المال	37
02	نسب مؤشر مخاطر السيولة	38
03	نسب مؤشر مخاطر الائتمان	39
04	مؤونات لتغطية المخاطر المصرفية العامة	40
05	أصول لتغطية المخاطر المصرفية العامة	41
06	الاحتياطات	41

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	مخاطر المضاربة	11
02	الهيكل التنظيمي الإداري لمصرف السلام الجزائر	36
03	منحنى بياني لنسب مؤشر مخاطر رأس المال	37
04	منحنى بياني لنسب مؤشر مخاطر السيولة	38
05	منحنى بياني لنسب مؤشر مخاطر الائتمان	39

المقدمة العامة:

مقدمة:

تعتبر المصارف المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي لأي دولة كانت، باعتبار أنَ أي عملية تنمية اقتصادية واجتماعية لا بد لها من احتياجات تمويلية واستثمارات تضخ في شرايين مختلف القطاعات الاقتصادية، وتلعب البنوك بنوعيها التقليدية والإسلامية هذا الدور عبر الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض في الموارد المالية سواءً كانوا أفرادا أو مؤسسات حكومية وخاصة أو هيئات ومؤسسات دولية أو استثمارها في الأسواق المالية المحلية والدولية.

ونظرا للدور الكبير الذي أصبحت تلعبه المصارف الإسلامية على وجه الخصوص في اقتصاديات الدول والساحة العالمية المصرفية في الآونة الأخيرة من خلال عدم تعرضها للآثار الوخيمة التي أحدثتها الأزمة المالية العالية سنة 2008، وما نتج عنه انتشار كبير لها في معظم دول العالم (بلغت أصول التمويل الإسلامي سنة 2023 أكثر من 4.5 تريليون دولار)، فإنه يجب عليها أن تكون حذرة في تعاملاتها وتحاول قدر الإمكان احتواء المخاطر التي قد تتعرض لها عبر ضرورة إيلاء أهمية قصوى لإدارتها.

فالعمل المصرفي الإسلامي يتميز بخصائص ذاتية نابعة من طبيعة عمله تجعله قادرا على مواجهة المخاطر والميل إلى الاستقرار كون أساليب عمله تقوم على الأصول الحقيقية لا الوهمية، وفي مقابل ذلك تواجه المصارف الإسلامية مخاطر استثمارية أعلى من نظيرتها التقليدية لكونها مجبرة على استخدام وسائل محددة للتعامل مع تلك المخاطر إدارة وتحليلا، وذلك ضمن قيود الشريعة الإسلامية الغراء.

والجزائر كونها دولة مسلمة لجأت مؤخرا إلى تحديث وتقوية جهازها المصرفي وتنويعه عبر السماح للمصارف العمومية بفتح نوافذ إسلامية بها وتهيئة الإطار القانوني والإداري والمالي والمحاسبي بما يتماشى مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وهذا بعدما كانت الخدمات المالية الإسلامية المقدمة مقتصرة فقط على مصرفي البركة والسلام، وتسعى بدورها لإنجاح الصيرفة الإسلامية ويرتبط مدى نجاحها بكيفية مواجهة مختلف المخاطر التي ستتعرض لها.

ليبقى الإشكال المطروح لهذه الدراسة هو: **كيف تتم إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية الآتية والتي ستساهم في توضيح معظم جوانبها:

1 ـ ما هي أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية؟ وما هي العوامل والأسباب المؤدية لها؟

2 ـ كيف يمكن إدارة وتجنب المخاطر في المصارف الإسلامية نظريا وتطبيقيا؟

3 ـ ماهي مختلف المخاطر التي يتعرض لها مصرف السلام الجزائري خلال فترة

4 ـ ماهي الأساليب التي يتبعها مصرف السلام الجزائري في إدارة المخاطر التي تعترضه خلال فترة الدراسة الممتدة 2019 –2022؟

فرضيات البحث:

ولمعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية ومحاولة منا لفهم الموضوع والإحاطة بجوانبه فإننا سننطلق من الفرضيات التالية:

1 ـ اختلاف طبيعة عمل المصارف الإسلامية جعلها تنفرد بمخاطر خاصة تختلف عن مثيلاتها التقليدية مما يجعلها تحتاج لإيلاء أهمية كبيرة لمجال إدارة المخاطر.

2 ـ يتعرض مصرف السلام لمجموعة من المخاطر منها: تشغيلية، سيولة، ائتمان.

3 ـ إن للرقابة الداخلية والسياسات والإجراءات المتبعة في مصرف السلام الجزائر دور كبير في تعزيز إدارة المخاطر المصرفية.

4 ـ ينفذ مصرف السلام الجزائر عدة أساليب تمكنه من اكتشاف المخاطر لاحتوائها في الوقت المناسب.

مبررات اختيار الموضوع:

ـ بحكم تخصصي في هذا المجال " إدارة مالية" ورغبة مني الإلمام بأهم العراقيل التي قد تواجه المصارف والدور الكبير الذي تتميز به إدارة المخاطر كأداة فعالة للتخفيض من الخسائر التي تتحملها هذه الأخيرة.

ـ إثبات أن من يلتزم بكلام الله تعالى ورسوله الكريم ويطبق ما أؤتمر به سيتغلب على مختلف الصعاب وهذا ما تدعو إليه المصارف الإسلامية وإحدى أسباب نشوئها.

ـ حداثة موضوع إدارة المخاطر في الوقت الراهن وتزايد أهمية الأبحاث حوله في معظم البلدان وفي المؤتمرات الدولية والملتقيات العلمية.

ـ واقع المصارف الإسلامية في ظل التحديات الراهنة وكيفية تجاوز الصعاب والمخاطر.

ـ التوجه العام للدولة الجزائرية حول إنشاء المصارف الإسلامية.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا البحث تحقيق وبلوغ الأهداف الأساسية التالية:

ـ استعراض مختلف المخاطر المصرفية وكيفية إدارتها وطرق قياسها في المصارف الإسلامية.

ـ تسليط الضوء على الآثار المترتبة لهذه المخاطر على نشاط المصارف الإسلامية وكيفية الحد منها وإدارتها.

ـ إبراز دور وأهمية إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وأنها حل لا بد منه وضرورة حتمية وحاجة ملحة بفضل تشريعاته وحدوده وطبيعته المميزة خصوصا في ظل التحديات التي تواجهها اقتصاديات دول العالم.

ـ إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية.

ـ التحقيق من صحة الفرضيات المقدمة وكذا إثراء المعرفة العلمية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

ـ تسمح في تعميق الإطار المفاهيمي من خلال التعرف على مختلف المخاطر التي تعترض المصارف الإسلامية، وإلى كيفية مواجهتها وإدارتها.

ـ الإسهام في تسليط الضوء أكثر على موضوع إدارة المخاطر في مصرف السلام الجزائر على وجه الخصوص دون غيره.

ـ نأمل من خلال هذه المذكرة أن تكون مرجعا وموضوعا يشمل يرجع إليه الباحثين والهيئات ذات العلاقة بهذا المجال في توجهاتهم المستقبلية.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يناسب طبيعة موضوع الدراسة في جانبه النظري فهو يمكننا من جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشكلة وتحليلها والتعرف على الوسائل والأدوات والتقنيات والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وللإجابة أيضا عن التساؤلات الفرعية.

كما يعد هذا المنهج هو الأنسب والأمثل في تحليل القوائم المالية والتقارير السنوية لمصرف السلام؛ من خلال تحليل النتائج المختلفة المتحصل عليها عند اسقاط الجانب النظري على واقع أساليب إدارة المخاطر في المصرف محل الدراسة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

حدود المكان: يتمثل الإطار المكاني في دراسة حالة مصرف السلام الجزائر والذي يمثل عينة عن المصارف الإسلامية العاملة في السوق المصرفية الجزائرية، من خلال إبراز مدى فعالية مصرف السلام الجزائر في إدارة مخاطره.

حدود الزمان: ويتمثل في الإطار الزماني في فترة الدراسة الممتدة من 2019 إلى غاية 2022 عبر الاستعانة بالقوائم المالية لمصرف السلام الجزائر وإلى تقاريره السنوية.

تقسيمات البحث:

بما أن موضوع دراستنا هو موضوع مقارنة، ارتأينا تقسيمه إلى مقدمة عامة وفصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، كالآتي:

ـ الفصل الأول قُدَم تحت عنوان "**الأدبيات النظرية لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية** " والذي تناولنا من خلال إلى 03 مباحث، ففي المبحث الأول قدمنا فيه تفصيلا شاملا للمخاطر في المصارف الإسلامية مع التطرق لتعريف المصارف الإسلامية، أما المبحث الثاني جاء بعنوان إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، والذي تمكنا فيه بدراسة كيفية إدارة جميع المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية مرورا بالمراحل المتبعة لذلك، أما وفي المبحث الثالث الذي كان تحت عنوان: الدراسات التجريبية السابقة، فقمنا من خلاله باختيار أفضل الدراسات التي تطرقت لإدارة المخاطر المصرفية نظريا وتطبيقيا سواءً باللغة العربية أو باللغة الأجنبية من أقدم الدراسات تاريخا إلى أحدثها.

ـ أما الفصل الثاني والذي جاء بعنوان: " **دراسة حالة لمصرف السلام الجزائري** "، فهو الآخر قسمناه إلى 03 مباحث، ففي المبحث الأول والذي كان بعنوان نظرة عامة حول مصرف السلام الجزائر؛ قمنا بتعريف مصرف السلام الجزائر والتطرق إلى هيكله الإداري، أما المبحث الثاني فعنون تحت: إدارة المخاطر في مصرف السلام الجزائر، هذا المبحث يعد جوهر مذكرتنا؛ قمنا عبره بدراسة أهم المؤشرات التي يتعرض لها مصرف السلام طبعا لنشاطه التمويلي وإلى الآليات التي يدير بها مخاطره، وأخيرا ناقشنا مختلف النتائج في المبحث الثالث والأخير.

الفصل الأول

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

تمهيد:

أصبحت المصارف الإسلامية تحظى باهتمام كبير بالأخص عند أزمة 2008، وهو ما جعل أصول تمويلاتها ينمو بصورة كبيرة، ونظرا لما تتميز بها من خصائص ذاتية نابعة من طبيعة عملها تجعلها قادرة على مواجهة المخاطر والميل إلى الاستقرار، إلا أن تطورها صاحب معه العديد من المخاطر الجديدة.

لهذا ستنصب دراستنا على رصد وتحليل المخاطر التي تعترض سبيل عمل المصارف الإسلامية من أجل تدعيم مسيرة استقرارها وتهيئة الظروف لاستمرار نموها المضطرد عبر العالم.

ما أوجب علينا تقسيم هذا الفصل إلى 03 مباحث عبر دراسة شاملة لجميع المخاطر التي تتعرض لها المصارف والإسلامية ولكيفية إدارتها، وكذا التطرق لمختلف الدراسات الخاصة بهذا الموضوع، والتي جاءت كما يلي:

المبحث الأول: المخاطر في المصارف الإسلامية

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

المبحث الثالث: الدراسات التجريبية السابقة

المبحث الأول: المخاطر في المصارف الإسلامية

لكل بنك درجة معينة من المخاطر تختلف باختلاف نشاطه الرئيسي، فالمصارف الإسلامية تعمل في إطار الشريعة الإسلامية تقوم على أساس نبذ التعامل بالفائدة أخذا وعطاءً، لذا سنقوم في هذا المبحث بتقديم تعريف واضح وشافي للمصارف الإسلامية ولمختلف المخاطر التي تتعرض لها.

المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية

يعرف المصرف الإسلامي على أنه "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي".

ويعرف أيضا على أنه " مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال وفقا لقاعدتي "الخراج بالضمان" و "الغرم بالغنم" وتوظيفها في وجوه التجارة والاستثمار طبقا لمقاصد الشريعة الإسلامية و أحكامها التفصيلية". (القري، 2020)

كما يمكن تعريف البنك الإسلامي على أنه" مؤسسة بنكية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذًا و عطاءً (قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، 2008).

فالمصارف الإسلامية هي أجهزة تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية، وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة المال في المجتمع، وهي أجهزة تنموية اجتماعية مالية؛ من حيث أنها تقوم بما تقوم به المصارف من وظائف في تيسير المعاملات، وتنموية من حيث أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع، وتستهدف تحقيق التنمية فيه، وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل، بما يحقق النفع للمجتمع، واجتماعية من حيث أنها تقصد في عملها وممارستها إلى التنمية الذاتية للأفراد، وتدريبهم على ترشيد الإنفاق، وعلى الادخار ومعاونتهم في تنمية أموالهم، بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة، هذا فضلا عن الإسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة و جمعها و إنفاقها في مصارفها الشرعية. وكذا تسعى لتحقيق الربح لحملة أسهمها، وتكتسب وصف (الإسلامي)؛ لأنها تقتصر في عملها على الحلال دون الحرام، وهي تستحق هذا الوصف بلا تردد (غربي، 2018).

و باختصار نعني بالمصارف في النظام الإسلامي المؤسسات المالية التي تقوم بعمليات الصيرفة واستثمار الأموال بما يتفق و أحكام الشريعة الإسلامية الغراء (ناصر، 2015).

المطلب الثاني: مخاطر المصارف الإسلامية

الفرع الأول: التعريف الفقهي للمخاطر

لا يختلف تعريف الخطر في المصرف التقليدي عن نظيره في المصرف الإسلامي لكنه يختلف شرعيا، حيث قال الإمام الشافعي (رحمة الله عليه):" إذا قال الرجل للرجل ما قضى لك به القاضي على فلان، أو شهد لك به عليه شهود، أو ما أشبه هذا فأنا ضامن له لم يكن ضامنا لشيء من قبل أنه قد يقضى له و لا يقضى له ويشهد له ولا يشهد له فلا يلزمه شيء مما شهد له بوجوه فلما كان هذا هكذا لم يكن هذا ضامنا وإنما يلزم الضمان بما عرفه الضامن فأما لم يعرفه فهو من المخاطرة" (النجدي، 2010).

وكذلك تحدث ابن القيم (رحمه الله) عن المخاطر فقال:" والمخاطرة مخاطرتان: مخاطرة التجارة، وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها ويربح ويتوكل على الله في ذلك. والخطر الثاني: الميسر الذي يتضمن أكل المال بالباطل، فهذا الذي حرمه الله تعالى ورسوله، ومن هذا النوع يكون أحدهما قد قمر الآخر، وظلمه، ويتظلم أحدهما من الآخر بخلاف التاجر الذي قد اشترى السلعة، ثم بعد هذا نقص من سعرها، فهذا من الله سبحانه ليس لأحد فيه حيلة، و لا يتظلم مثل هذا البائع" (بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، 2016).

و الخطر غير مرغوب في الشريعة الإسلامية، لأنه يعرض الثروة للخسارة والضياع، وهو ما يتنافى مع مقاصد الشريعة من حفظ المال وتنميته، بل قد القرافي (رحمه الله) أن الضمان، وهو من أبرز صور حفظ المال، مقصود للعقلاء (صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، 2009).

وكما قلنا سابقا ليس من مقاصد الشريعة الإسلامية تعريض المال للخطر، وإنما هي تشترط الضمان في الربح، والضمان هنا يعني تحمل مسؤولية المال، وهي مسؤولية تابعة للملكية وليست منفصلة عنها، فاشتراط الضمان اشتراط لتحمل المسؤولية الناتجة عن الملكية، وهو ما دل عليه قوله عليه الصلاة والسلام:(الخراج بالضمان)، فالمسؤولية هي المقصودة، لأنها تحقق التوازن بين الحقوق والواجبات وتوجه الحوافز لتحقيق القيمة المضافة في النشاط الاقتصادي، لكن ليس المقصود هو التعرض للمخاطرة، فالمخاطر هنا تابعة للقطاع الحقيقي المنتج لأنها تابعة للملكية، وليست مستقلة بحيث تصبح هدفا في حد ذاتها. أما الضمان المستقل عن الملكية فلا تجوز المعاوضة عليه، لأنه غرر بإجماع الفقهاء (محمد، 2008).

الفرع الثاني: مخاطر المصارف الإسلامية

أولا: المخاطر العامة

مخاطر الائتمان: (وفاء، 2017)

تعرف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية بأنها المخاطر التي تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقودا (السلم، الاستصناع،..)، أو أن يسلم أصولا (مرابحة...)، قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرضه لخسارة محتملة. أما في حالة المشاركة في الأرباح (مضاربة، مشاركة،...) فإن مخاطر الائتمان تأتي في عدم قيام الشريك بسداد نصيب المصرف عند حلول أجله.

وانطلاقا مما سبق فإن المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية تأخذ واحدة من الأشكال التالية:

أ ـ مخاطر مرتبطة بالعميل: وتتمثل في مخاطر السمعة الشخصية للعميل وفقده أهليته في الاستمرار مع البنك، مخاطر تدهور المركز المالي للعميل أو إفلاسه، مخاطر القدرة الإنتاجية للعميل ومخاطر عدم حرص العميل على الوفاء بالتزاماته.

ب ـ مخاطر مرتبطة بالمصرف مانح الائتمان: وهي مخاطر العقود الناتجة عن وجود ثغرات في العقود الائتمانية، مخاطر قلة خبرات موظفي المصرف ومخاطر السياسة الائتمانية للمصرف.

ج ـ مخاطر البيئة الائتمانية: وهي المخاطر التي تسري على المصرف والتي لا يمكن التحكم فيها وهي:

المخاطر السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، المخاطر القانونية والتشريعية ومخاطر الغير.

مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية عن عدم قدرة البنوك على تلبية التزاماتها اتجاه الغير أو تمويل زيادة الأصول وهو ما يؤثر سلبا على ربحية البنك الإسلامي، وخاصة عند تعذر تسبيل أصوله بتكلفة مقبولة ويمكن تلخيص أهم مخاطر السيولة التي تواجه البنوك الإسلامية فيما يلي:

ـ ضعف تخطيط السيولة في المصرف مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

ـ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

ـ تساهم بعض العوامل الخارجية كالركود الاقتصادي والأزمات في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.

ـ بالإضافة إلى عدم وجود سيولة في السوق الثانوي الإسلامي وعدم وجود أدوات قصيرة الأجل لاستثمار فائض السيولة.

ـ عدم وجود تسهيلات خاصة للمقرض الأخير.

ـ محدودية إمكانيات السوق المصرفية بين المصارف الإسلامية.

ـ القيود الشرعية على بيع الديون والتي تمثل جزء كبير من أصول المصارف الإسلامية.

ـ البطء في تطوير أدوات مالية إسلامية لصعوبة تعبئة الموارد المالية في الأسواق في زمن قصير (بوعبدلي و طبي، إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، 2015).

فالمصارف الإسلامية لا تقدم الأموال في شكل قروض لآجال محددة، بل تقوم بتمويل مشروعات حقيقية يصعب في معظم الأحيان انضباط مواعيد تصفيتها وتحصيل نتائجها ويترتب على ذلك صعوبة إيجاد السيولة اللازمة في الوقت المناسب لرد الودائع عند مواعيد استحقاقها، غير أنها في مقابل ذلك تشكو من توافر السيولة نتيجة تدفق الودائع إليها وضخامة رؤوس أموالها وهذا الوضع لا يمكن أن يصرفنا عن المشكلة الكامنة في طبيعة النظام نفسه، والتي تستلزم إيجاد ضوابط في صيغ الاستثمار التي تستعملها المصارف تكفل توافق الآجال، وتسييل بعض أصول المصرف في حالة تعذر توافق الآجال (الكريم و محمد، 2019).

مخاطر السعر المرجعي (مخاطر سعر الفائدة): (قندوز، إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية من الحلول الجزئية إلى التأصيل، 2009)

قد يبدو أن المصارف الإسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن المتغيرات في سعر الفائدة طالما أنها لا تتعامل به. ولكن التغييرات في سعر الفائدة تحدث بعض المخاطر في إيرادات المؤسسات المالية الإسلامية. فالمصارف الإسلامية تستخدم سعرا مرجعيا لتحديد أسعار أدواتها المالية المختلفة.

ففي عقد المرابحة مثلا يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي، وهو في العادة مؤشر ليبر*. وطبيعة الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد. وعلى ذلك إن تغير السعر المرجعي فلن يكون بالإمكان تغيير هامش الربح في هذه العقود ذات الدخل الثابت.

ولأجل هذا فإن المصارف الإسلامية تواجه المخاطر الناشئة من تحركات سعر الفائدة في السوق المصرفية.

مخاطر أسعار الصرف: (سهام و فطوم، 2020)

تنشأ هذه المخاطر عند اختلاف أسعار صرف العملات المختلفة، ومن الملاحظ أن هذه المخاطر قد تكون متعلقة بأسباب أو ظروف عامة كانخفاض في غالبية الأسهم في بلد معين أو ارتفاع صرف عملة معينة مقابل معظم العملات الأخرى أو ارتفاع سعر سلعة معينة أو سلع مرتبطة ببعضها نتيجة لظروف عامة، كما قد تكون مرتبطة بأسباب تتعلق بمنشأة معينة أو بسلعة معينة نتيجة تغير في ظروف منشأة أو مؤسسة بعينها أو أحوال جزئية، وما يعرض المصارف الإسلامية لهذا النوع من المخاطر بدرجة مرتفعة عن نظيرتها من البنوك التقليدية، عدم جواز استخدامها للمشتقات المالية، وإن كان بالإمكان استخدام طرق أخرى فعالة.

مخاطر السلع: (الكريم و محمد، 2019)

تنشأ مخاطر أسعار السلع نتيجة احتفاظ المصرف بالسلع لبعض الأسباب، ومن بينها:

ـ أن يحتفظ المصرف الإسلامي بمخزون السلع بغرض البيع.

ـ أن يكون لديه مخزونا سلعيا نتيجة دخوله في التمويل بالسلم.

ـ أن يمتلك عقارات وذهب.

ـ أن يمتلك معدات خاصة لعقود الإجارة التشغيلية.

وتنشأ مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو التأجير وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية والقيم السوقية لموجودات محددة حيث يتعرض البنك إلى تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقود السلم من خلال فترة الحيازة و إلى التقلب في القيمة المتبقية للموجود المؤجر كما في نهاية مدة التأجير.

المخاطر القانونية: (سهام و فطوم، 2020)

تنشأ هذه المخاطر بسبب وجود اختلاف في طبيعة العقود المالية الإسلامية، فإن هناك مخاطر تواجه البنوك الإسلامية في جانب توثيق هذه العقود وتنفيذها. وكذلك بما أنه لا تتوفر صور نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية المتعددة، فقد طورت البنوك الإسلامية هذه العقود وفق فهمها للتعاليم الشرعية والقوانين المحلية، ووفق احتياجاتها الراهنة. ثم إن عدم وجود العقود الموحدة إضافة إلى عدم توفر النظم القضائية التي تقرر في القضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الآخر، تزيد من المخاطر القانونية ذات الصلة بالاتفاقيات التعاقدية الإسلامية.

مخاطر التشغيل: (علي م.، 2019)

تتمثل المخاطر التشغيلية في احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع مما يتسبب في انخفاض عوائد البنك عما هو متوقع مما يتسبب في انخفاض عوائد البنك، وترتبط مخاطر التشغيل عن قرب بأعباء وبعدد الأقسام أو الفروع وبعدد الموظفين، الأمر الذي ينتج عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية، ومن بين الأسباب المؤدية لذلك:

أ ـ العمليات الداخلية: وهي الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات الصرف اليومية، والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات كالأخطاء في إدخال المعلومات.

ب ـ العنصر البشري: وهي التي يتسبب بها الموظفون نتيجة لنقص الكوادر والخبرات والخسائر الناتجة عن سوء التعامل وكل عمليات الاحتيال كالاختلاس.

ثانيا: مخاطر صيغ التمويل الإسلامية

مخاطر التمويل بالمرابحة:

تعتبر المرابحة من أكثر أساليب التمويل استعمالا لدى المصارف الإسلامية، فجوهرها يتضمن إبرام العقود التي يلتزم بموجبها البائعون بنقل ملكية سلعهم أو حقوقهم العينية بمقابل نقدي يتضمن هامش ربح مقبول شرعا (البعلي، 2017).

تتعرض صيغة هذا التمويل إلى مخاطر يمكن حصرها في نقطتين جوهريتين: (السبئي)

الأولى: هي النكول عن الوعد، فبعد طلب الزبون للسلعة، ودفعه لمقدم المرابحة، يمكن أن يغير رأيه في العملية، في الوقت الذي يكون فيه البنك قد قام بشراء السلعة المطلوبة. وعليه فسيتحمل البنك تكلفة التخزين، وما قد يصيب السلعة من تلف، أو ما يحدث من تغير في الأسعار، إلى أن يجد مشتريا آخر لهذه السلعة. وعليه فسيتحمل البنك التكاليف التي أشرنا إليها، بجانب الخسارة إذا كان هناك فارقا في السعر من مخاطر السوق، لذلك فقد أجاز بعض الفقهاء المعاصرين، أن يلزم المصرف العميل بمقدار ما لحقه من خسارة، جراء نكوله عن الوعد، وإذا لم تكن هناك خسارة فلا يلزمه التعويض بشيء.

في حالة النكول عن الشراء يتصرف البنك ببيع السلعة إلى طرف ثالث، ويكون للبنك حق الرجوع على هامش الجدية المدفوع من قبل العميل وكذلك يمكن أن يكون للبنك الحق في أن يسترد من العميل أي خسارة يتعرض لها من بيع السلعة بعد استيفائه لهامش الجدية أو يمكن أن لا يكون له الحق في ذلك، وفي كلتا الحالتين يتم التخفيف من هذه المخاطر بواسطة السلعة التي في حوزة البنك وهامش الجدية

المدفوع في حالة أن يكون للبنك الحق في استرداد الخسارة التي تعرض لها، فإن هذا الحق يمثل مطالبه مستحقة معرضة لمخاطر الائتمان.

وفي حالة ألا يكون للبنك الحق في الرجوع للعميل لاسترداد أي خسارة تفوق هامش الجدية فإن تكلفة السلعة تمثل مخاطر السوق كما هو الحال في المرابحة للآمر بالشراء عند عدم إلزامية الوعد، ويتم الحد من مخاطر السوق عن طريق هامش الجدية الذي يحق للبنك للحصول عليه تعويض عن الضرر.

الثانية: هي أن عملية البيع في المرابحة تكون على أقساط. فإذا ما تأخر الزبون، أو ماطل في سداد تلك الأقساط، فلا يستطيع البنك أن يزيد عليه، أو يفرض غرامات تأخير، وفي هذه الحالة يكون البنك مخيرا بين إمهاله إن كان معسرا، أو اللجوء إلى المحاكم إن كان المدين مماطلا، وفي كلتا الحالتين يتضرر البنك، وتحدث له الخسارة.

تختلف مخاطر المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء مع الوعد الملزم، ومع عدم إلزامية الوعد. وفي عقود المرابحة تتوقف مخاطر الأسعار، وتحل محلها مخاطر الائتمان المتعلقة بمبلغ الذمم المدينة المستحقة على العميل بعد تسلمه للسلعة، وكما هو الحال في عملية المرابحة للآمر بالشراء التي لا يكون فيها الوعد ملزما، فإن البنك يتعرض لمخاطر الائتمان على مبلغ الذمم المدينة المستحقة على العميل عندما يتسلم السلعة ويتولى ملكيتها.

ففي المرابحة للأمر بالشراء مع الوعد الملزم يتعرض البنك لمخاطر الطرف المتعامل معه في حالة عدم وفاء الآمر بالشراء في المرابحة بإلزامه بموجب وعد الشراء، لذلك يقوم البنك ببيع السلعة لطرف آخر، وربما يكون سعر البيع أقل من سعر الشراء.

وحتى لا يتعرض البنك لمخاطر ائتمان عالية الدرجة، يقوم بالتعامل غالبا بصيغتي المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء في المنقولات أو العقارات، وفي العمليات التحويلية التي تتضمن منقولات وعقارات مضمونة بضمان عيني (مرابحة بضمان عيني)، الأخذ في الاعتبار القيمة السوقية، وقيمة البيع القسرية للموجودات عند تسعيرها.

مخاطر التمويل بالمضاربة:

المضاربة هي حجر الزاوية في التمويل المصرفي، وتحظى بقبول واسع في فكر الصيرفة الإسلامية نظريا، وتعد واحدة من أفضل الصيغ الإسلامية لخلوها من شبهة الربا لدرجة أن بعض هذا الفكر قد دعا إلى أن تكون عمليات البنوك الإسلامية مقصورة في صيغة المضاربة، إلا أن نتائج تجربة التطبيق تلغي تماما جدوى الأخذ بها، ولعل مرد ذلك يرجع إلى المخاطر التي تكتنفها، الأمر الذي جعل البنوك

الإسلامية لا تتعامل بها إلا نادرا، وكانت نتائج هذه العمليات النادرة غير مشجعة، الأمر الذي جعل البنوك الإسلامية لا تمضي قدما في المضاربة، بل إن بعضها لم يجرب هذه الصيغة إطلاقا (السبئي).

وتتعرض البنوك الإسلامية إلى نوعين من المخاطر عند استخدامها لعقد المضاربة وتتمثل في مخاطر خارجية ومخاطر داخلية: (فداد، 2004)

أ ـ بالنسبة للمخاطر الداخلية: تنقسم هذه المخاطر إلى قسمين:

1 ـ مخاطر تجارية: وهي تلك المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاط المضاربة وتتناول هذه الطبيعة درجة النشاط، رواجه، أو كساده أو المخاطر المتصلة بالمناخ العام للاستثمار.

2 ـ مخاطر تقنية: وترتبط أساسا بمدى صلاحية المضاربة للعمل المصرفي من جهة ومدى ملائمة جهاز التسيير لها من جهة ثانية، وعلى مدى كفاءة أعضاء مجلس المضاربة.

ب ـ بالنسبة للمخاطر الخارجية: فتنقسم بدورها أيضا إلى قسمين:

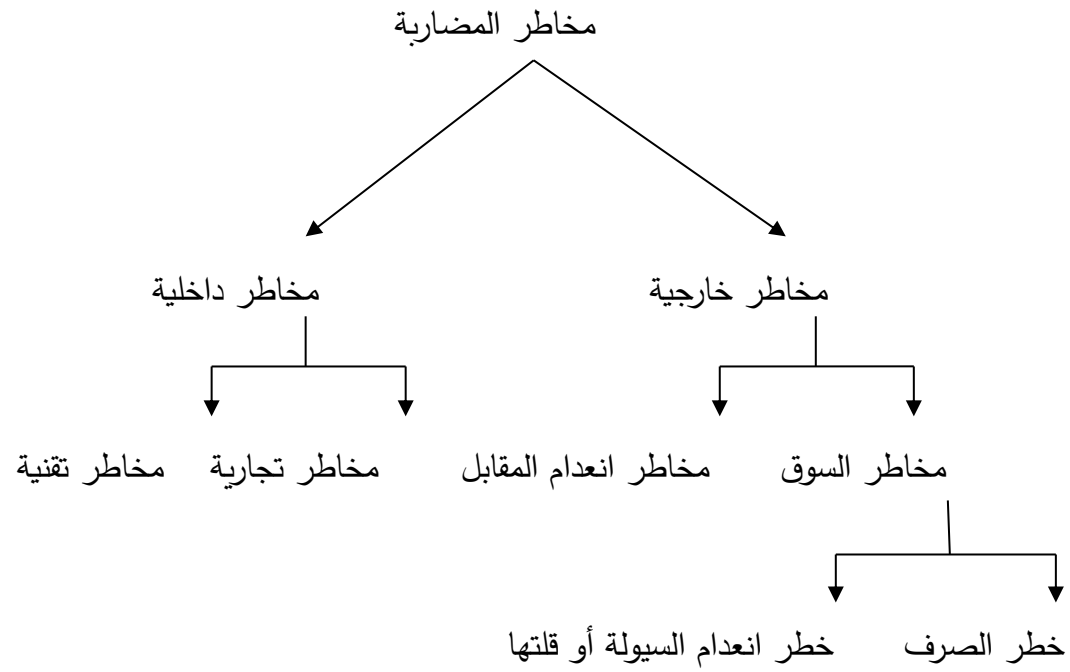
1 ـ مخاطر السوق: وتتمثل هذه المخاطر في:

ـ خطر انعدام السيولة أو قلتها: وتظهر هذه الحالة عند توقف البنك الإسلامي عن تمويل عقد المضاربة مع العلم أن هذه العقود هي عقود استثمار وتحتاج إلى أموال كبيرة لإنجازها ويرجع السبب في حدوث هذا الخطر إلى أحد العاملين التاليين:

إما التوظيف السيئ للأموال، وإما إلى عدم قدرة المضاربين على رد رؤوس أموال المضاربة.

ـ خطر الصرف: ينجم هذا الخطر إذا تم تمويل المضاربة بالعملة الأجنبية حيث يتجلى هذا الخطر في مقدار التغيير بين سعر العملة الوطنية وسعر العملة الأجنبية محل التمويل.

ويمكن تلخيص تلك المخاطر في الشكل الموالي:



الشكل رقم 01: من إعداد الباحثين

مخاطر التمويل بالمشاركة:(2006 ,.ا .علي ص)

يعتبر بالمشاركة ميزة تنفرد بها المصارف الإسلامية على البنوك التقليدية، ومع هذا التميز نجد أن المصارف الإسلامية تتعامل بها إلى أضيق الحدود، خشية المخاطرة المحيطة بها من ناحية، ثم إنها قد تحتاج أن يبذل المصرف جهدا إضافيا في الإشراف والمتابعة للمشروع الممول من ناحية أخرى، وقد يكون ذلك عسيرا بالنسبة للمصرف، فيتنازل عن دوره في الإشراف إلى الطرف الآخر، لذلك نجد المصارف الإسلامية تفضل التعامل بالصيغ القائمة على الديون بالرغم ما فيها من مخاطر، ومن المخاطر التي تعترض نظام التمويل بالمشاركة، مخاطر الأعمال العادية المتمثلة في المنافسة في السوق، وتغير أذواق المستهلكين، وتغير مستوى الأسعار، يضاف إلى ذلك تلف البضاعة عند التخزين، كما أن هذا النوع من التمويل يتعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بمدفوعات الزبون لشراء حصة المصرف، بالإضافة إلى المخاطرة المتعلقة بنصيب المصرف في الأصل موضوع الشركة.

كما أن هناك مخاطر تتعلق بالشريك من خلال إخلاله بالعقد، وعدم التزامه بشروط المشاركة، أو سوء إدارته للمشروع، أو تعديه أو تقصيره في القيام بمتطلبات المشروع بصورة سليمة، فالشريك لا يضمن إذا تعدى أو قصر في إدارته للمشروع.وهذه تعتبر من أبرز المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية، وتدعى أيضا بالمخاطر الأخلاقية، ومن وسائل التلاعب في ما يخص الشريك:

أ ـ تقويم بضاعة أول المدة بأكثر من قيمتها، وبضاعة آخر المدة بأقل من قيمتها.

ب ـ تقويم الأصول بأكثر من قيمتها لزيادة مبالغ استهلاكياتها الرأسمالية بغية تخفيض الربح أو إلغائه.

ت ـ المغالاة في الرواتب التي يتقاضاها المدراء ونحو ذلك.

وبذلك تكون عملية المراجعة قليلة الجدوى في كشف الوضع الحقيقي لحساب الأرباح والخسائر، لأن المراجعين يولون اهتماماتهم لمشروعية المصروفات الواردة في الحسابات لا لمدى ملاءمتها، وهذه المشكلة من أهم العوامل التي أدت إلى اتجاه المصارف الإسلامية بعيدا عن التمويل بالمشاركة لما ثبت لها بالتجربة من تدني مستوى الأمانة لدى الكثير من المتعاملين مع المصارف.

مخاطر التمويل بالسلم: (لبنى، 2017)

يعتبر التمويل بصيغة السلم من أكثر أنواع التمويل تعرضا للمخاطر، ذلك أنه يرتبط بظروف الزراعة، وكما هو معلوم فإن النشاط الزراعي تجابهه أنواعا مختلفة من المخاطر.لذلك نجد أن المصارف الإسلامية في الدول الزراعية التي تشكل الزراعة فيها مصدرا من مصادر الدخل القومي، لا تكون متحمسة لهذا النوع من التمويل، إلا في حدود ما تفرضه الدول من سياسات. وعليه فإن مخاطر السلم تنشأ نتيجة لمخاطر النشاط الزراعي، التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

أ ـ مخاطر عدم السداد: وتتمثل في عدم تسليم المسلم فيه في الوقت المتفق عليه في العقد، بحجة الإعسار، أو فشل الموسم، أو الشعور بالغبن في المحصول أو الفشل في تسليمه كليا. وقد يعزي ذلك لظروف ليس لها صلة بالملاءة المالية للعميل، فقد يتمتع العميل بتصنيف ائتماني جيد، ولكن حصاده من المزروعات لم يكن كافيا كما ونوعا، أو يكون مرد الفشل إلى أن المسلم استخدم التمويل في غير أغراضه، ويمكن التغلب على هذه المشكلة باختيار مصرف العملاء الجيدين، وأخذ الضمانات الكافية.

ب ـ انخفاض جودة المسلم فيه، وقد يكون مرد ذلك لظروف طبيعية أيضا.

ج ـ عدم قدرة البنك على بيع سلعة السلم نظرا لظروف السوق، حيث أن الأسعار قد انخفضت عن معدل السعر الذي تم به الشراء، وبالتالي فإن البنك سيتحمل مصروفات إضافية جراء قيامه لتخزين المحصول في حالة عجزه عن الدخول في عقد سلم مواز قبل استلامه للمسلم فيه.

د ـ لا يتم تداول عقود السلم في الأسواق المنظمة أو خارجها، فهي اتفاق طرفين ينتهي بتسليم سلع عينية وتحويل ملكيتها وهذه السلع تحتاج إلى تخزين وبذلك تكون هناك تكلفة إضافية ومخاطر أسعار تقع على المصرف الذي يملك هذه السلعة بموجب عقد السلم وهذا النوع من التكاليف والمخاطر خاص بالبنوك الإسلامية فقط.

مخاطر التمويل بالإجارة:

تعتبر الإجارة أداة مهمة من أدوات التمويل الإسلامي، كونها تتمتع بمزايا متعددة للمؤجر والمستأجر معا. فبالنسبة للبنك تعتبر أقل مخاطرة من صيغ التمويل الأخرى، حيث أن البنك يملك الأصل المؤجر، ويتمتع بإيراد مستقر، ثم إنها أقل تعقيدا من حيث الإجراءات والشروط القانونية. أما بالنسبة للمستأجر، فهي تشكل تمويلا من خارج الميزانية، بمعنى أن إدارة المؤسسة في العادة هي المطالبة بتقديم تبرير تفصيلي لاستعمالات أموالها، إضافة إلى أنها تساعد المستأجر على حسن التخطيط والبرمجة لنفقاته، لأنه يعرف التزامه المالي مقدما، وتعبر الإجارة وسيلة جيدة تحمي المستأجر ضد التضخم، خصوصا إذا ارتبط بعقد إجارة ثابت الأجرة لوقت طويل (الوادي و سمحان، 2012).

ولكن هذه الصيغة لا تخلو من المخاطر والتي يمكن أن نوجزها كما يلي: (سعيدة، 2009)

أ ـ مخاطر تسويقية: وتتمثل في أن شراء هذه الأجهزة والمعدات من قبل المصرف يحتاج إلى حملة تسويقية منظمة من قبله لجذب انتباه العملاء للتعاون مع المصرف في هذا الشأن، لذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عند شراء مثل هذه الأجهزة لاحتياجات السوق والطلب على هذه المعدات، وإلا تعرض المصرف إلى مخاطر كبيرة تتمثل في تجسيد رأس المال وقد يتسبب بخسائر كبيرة كذلك.

ب ـ مخاطر عدم انتظام دفع الأجرة: ويعني عدم دفع الأجرة بانتظام تعطيل رأس المال من حيث إعادة استثمار الأموال السائلة لديه.

ج ـ مخاطر التغير في الأساليب التكنولوجية: وخاصة في العصر الحالي الذي يشهد تسارعا متزايدا في التقدم التكنولوجي والعلمي، وخاصة ما نشاهده ونلمسه هذه الأيام من التقدم التكنولوجي المتسارع في أجهزة الحاسوب الذي تطالعنا الصحف اليومية كل شيء جديد في المضمار، الأمر الذي يستوجب أن يتم اختبار مواد التأجير بعناية فائقة وبحرص شديد خوفا من تعريض المصرف لمخاطر كبيرة.

مخاطر التمويل بالاستصناع: (فاطمة، 2009)

عندما يقوم البنك الإسلامي بتمويل وفق عقد الاستصناع، فإنه يعرض رأس ماله للعديد من المخاطر الخاصة بالطرف الآخر وهذه تشمل الآتي:

مخاطر الطرف الآخر في عقد الاستصناع التي تواجهها البنوك والخاصة بتسليم السلع المباعة استصناعا تشبه مخاطر عقد السلم، حيث يمكن أن يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في موعدها أو أنها سلعة رديئة غير أن السلعة موضع العقد في حالة الاستصناع تكون تحت سيطرة الزبون للطبيعة مقارنة بالسلع المباعة سلما ولأجل.

ذلك ومن المتوقع أن تكون مخاطر الطرف الآخر(المقاول) في الاستصناع أقل خطورة بكثير مقارنة بمخاطر الزبون في عقد السلم.

وتتعرض بموجب هذا التمويل البنوك لمخاطر يمكن إجمالها فيما يأتي:

أ ـ المخاطر الائتمانية: تنتج هذه المخاطر عندما يكون الثمن في الاستصناع مؤجلا أو مقسطا فإنه سيؤول إلى الدين، وعليه لا يترتب عليه أي تعويض للمصرف عن فرصة محتملة قد تضيع منه بسبب التأخير في السداد.

ب ـ مخاطر عدم التنفيذ: في الاستصناع المصرفي هناك عقدان منفصلان ومستقلان: عقد بين المصرف والعميل (طالب الصناعة) يوازيه عقد آخر بين المصرف والمقاول(المنفذ للعقد)، في العقد الأول يكون المصرف صانعا، فيبيع السلعة إلى المستصنع (العميل) مع زيادة في الثمن مقابل تأجيله، أما في العقد الثاني فإن المصرف يكون مستصنعا أي يدفع الثمن غالبا نقدا. فإذا لم يستطع المقاول الالتزام بتسليم السلعة في الوقت المحدد للمصرف فإن المصرف سيتأخر في تنفيذ التزاماته مع العميل، وحينئذ تقع مخاطر عدم التنفيذ على مسؤولية المصرف، لأنه مسؤول عن تسليم السلعة للعميل في الوقت المحدد.

ج ـ مخاطر تعيب السلعة المستصنعة أو عدم صلاحيتها أو خلل في أدائها: إذا ظهر شيء من ذلكم في السلعة (محل الاستصناع) فإن العميل يرجع إلى المصرف الذي يتحمل هذه المخاطر.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

تتعرض المصارف الإسلامية لعديد المخاطر تتعدى بها تلك التي تصيب نظيرتها من المصارف التقليدية، وهذا يعود لطبيعة تمويلاتها التي تنفرد بها عن هذه الأخيرة، والتي قد تطرقنا إليها سابقا في المبحث السابق، ما استدعى عليها ضرورة استحداث آليات جديدة تمكنها من التصدي لهذه المخاطر، وكذا استخدام أساليب قد سبقتها لها المصارف التقليدية وهذا طبعا يكون وفق ما تدعو له الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: المراحل والمتطلبات الضرورية لإدارة المخاطر

الفرع الأول: مراحل إدارة المخاطر

إن حسن إدارة المخاطر يمر ب 04 مراحل متمثلة في: (لقيطي و غربي، 2012)

ـ تعريف المخاطر التي يتعرض لها نشاط الصيرفة الإسلامية.

ـ القدرة على قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.

ـ اختيار المخاطر التي يرغب المصرف في التعرض لها، والتي يمكن لرأس المال تحملها.

ـ مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر.

الفرع الثاني: المتطلبات الضرورية لإدارة المخاطر

هناك متطلبات ضرورية في أي مؤسسة مصرفية وخاصة الإسلامية منها أن تكون متوفرة حتى يمكنها من الإدارة الجيدة للمخاطر وهي : (صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، 2009)

1 ـ وضوح محتوى إدارة المخاطر:

نظام إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية شامل وتشترك فيه جميع المستويات الإدارية بالبنك ويشمل المرور بأربع مراحل أساسية :

ـ تعريف المخاطر التي يتعرض إليها نشاط الصيرفة الإسلامية.

ـ القدرة على قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.

ـ اختيار المخاطر التي يرغب المصرف للتعرض لها والتي يمكن لرأس المال تحملها.

ـ مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر.

2 ـ توظيف الكفاءات المؤهلة والمؤمنة برسالة المصرف الإسلامي:

ـ يجب على البنوك الإسلامية أن تولي لهذا العنصر أهمية كبيرة بتوظيف عمال يمتازون بكفاءة كبيرة مع شرط أن يؤمنوا برسالة المصرف الإسلامي وأن تكون متحمسة لإنجاحه مما يؤدي إلى الاكتشاف المبكر للمخاطر والتحوط ضدها أيضا بوسائل شرعية، و وزيادة كفاءة العمال يكون بتقويتهم بالتدريب والتكوين و المحافظة عليهم يكون بالتحفيز.

3 ـ إنشاء إدارة مستقلة لإدارة المخاطر:

فرض تطور النشاط المصرفي ضرورة توفير إدارة مستقلة لإدارة المخاطر عن باقي الإدارات الأخرى وهذا قصد التعرف مبكرا على مصادر المخاطر وتوقع حدوثها للاحتياط وتحديد حجم تأثيرها والتخطيط المسبق للسيطرة عليها وهذا يستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية:

ـ أن يكون للبنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تهتم بإعداد السياسة العامة أو الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري.

ـ تعيين مسؤول المخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي.

ـ وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة.

ـ تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.

ـ استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان لها.

ـ ضرورة وجود وحدة مراجع داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.

4 ـ بناء العلاقة الشرعية مع المصارف المركزية:

لا تستطيع أن تستفيد المصارف الإسلامية من وظيفة المقرض الأخير من عند البنك المركزي كما هو الحال بالنسبة لنظيرتها من المصارف التقليدية وهذا ما يجعل رواق المنافسة مع البنوك التقليدية غير متكافئ في حالة تعرضها لعجز في السيولة ولهذا يجب أن تعمل المصارف الإسلامية جاهدة لإيجاد مخرج لهذه الوضعية وإيجاد بديل شرعي حتى تتمكن المصارف المركزية من مساعدتها لتوفير السيولة عند الحاجة.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

الفرع الأول: إدارة المخاطر العامة

إدارة مخاطر الائتمان:

لقد تطرقنا سابقا (في المبحث الأول من هذا الفصل) إلى الطرق التي تتحوط بها البنوك التقليدية ضد مخاطر الائتمان، لكن لا يمكننا استخدام الكثير منها لتعارضه مع مبادئ التمويل الإسلامي، وبعضها يمكن الاستفادة منها مع وجوب تعديلها وفق ما تتماشى مع مبادئ التمويل الإسلامي، وفيما يلي نعرض الأدوات التي تطبقها المصارف الإسلامية للحد والتقليل من درجة هذه المخاطر: (غدة، 2009)

1 ـ العربون:

يعتبر البيع مع العربون أو بيع العربون من التقنيات الممكنة للتحوط ضد مخاطر الأسعار من وجهة نظر المشتري، وضد مخاطر الائتمان من وجهة نظر البائع. فالبيع مع العربون لا يخلو عن خيار للمشتري

يعطيه حق الفسخ، ولكنه يخسر المبلغ المعجل (غالبا) باسم العربون، للتعويض عن البائع الذي حبس سلعته من السعي لبيعها لآخرين غير المشتري مع حق العربون.

ومن شرط العربون تحديد المدة واحتفاظ البائع بمحل العقد الذي فيه عربون فليس له التصرف فيه، كما أن حق العربون ليس متداولا.

و لتعزيز ما تم التطرق له سابقا حول الخيارات المالية وكيفية الاستعانة بها في إدارة المخاطر، نجد أن العربون يقوم تقريبا على نفس مبدأ العلاوة المطبقة في الخيارات المالية.

2 ـ هامش الجدية:

تلزم المصارف الإسلامية (الوعد الملزم) دفع هامش الجدية عادة في المرابحة بالشراء، وهو مبلغ من المال يدفعه العميل للمؤسسة المالية الإسلامية على أنه إن عَدُل (الواعد بالشراء) عن شراء السلعة في حالة الإلزام جبر الضرر الفعلي الذي يلحق المأمور من هذا المبلغ. وإذا لم يف هامش الجدية بجبر الضرر الذي أصاب المؤسسة المالية فله أن يعود على الواعد بما تبقى من خسارة. ويتحدد هذا الضرر بالفرق بين تكلفة السلعة وثمن بيعها لغير الواعد بالشراء.

3 ـ الصكوك:

الصكوك بالرغم من أنها تنطوي على مخاطر محددة، فإنه من الممكن أن تلجأ إليها البنوك الإسلامية في حالة الإدارة الجيدة لعمليات التصكيك، ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

ـ تخفيض مستوى التركز الائتماني من خلال تجميع حجم كبير من الموارد المالية لإعادة استثمارها في عمليات جديدة ومتنوعة.

ـ وجود جهات تعزز الضمان للائتمان للأوراق المالية المصدرة.

ـ التنويع حسب العملاء والأدوات والقطاعات والأسواق.

ـ تنويع في أدوات الاستثمار، حيث يوفر التصكيك تنوع في الأدوات الاستثمارية المتاحة من حيث العائد والمخاطر والضمان. وتجنب التركيز على عدد محدود من الأدوات وبالتالي تقليل مخاطر التركز الائتماني.

إدارة مخاطر السيولة:

تسعى المصارف الإسلامية إلى التقليل من مخاطر السيولة عبر مجموعة من التقنيات والمتمثلة في : (الكريم ق.، 2011-2012)

أ ـ التحوط ضد العجز في السيولة النقدية:

بعدما كانت المصارف الإسلامية تستعين بحل الاحتفاظ بجزء من مواردها المالية معطلا باستمرار بدون توظيف، وهذا للتحوط ضد مخاطر السيولة المكلفة جدا (تكلفة الفرصة البديلة) وما له من آثار سلبية أيضا على الاقتصاد بشكل عام، اجتهد خبراء المالية المصرفية الإسلامية إلى إيجاد حلول عبر استخدام الأدوات التالية.

ـ الاعتماد على قاعدة عريضة من المتعاملين، وذلك من خلال نشر شبكة واسعة من الفروع والمكاتب، وتوفير أوعية ادخارية تتصف بالمرونة في شروطها، والتوسع في التمويل الفردي.

ـ توجيه الودائع الكبيرة إلى الأوعية الادخارية الأكثر استقرارا.

ـ إيداع جزء من الموارد المالية كودائع استثمارية لآجال قصيرة لدى مؤسسات مالية إسلامية أخرى.

ـ إبرام اتفاقيات متبادلة Swap مع بنوك أخرى.

ـ التوريق.

ـ إعطاء الأمان أولوية في إدارة المخاطر على العوائد.

ـ التركيز في التمويل على الصيغ التي تتسم تدفقاتها النقدية بالوضوح.

ـ عدم قبول ودائع استثمارية لها حق السحب المباشر دون التقيد بالزمن اللازم لاستثمارها، و إلا أصبحت أقرب ما تكون بالودائع الجارية، وبالتالي فهي عرضة لمخاطر السحب المفاجئ.

ـ عدم قبول ودائع قصيرة الأجل إلا بعد التأكد من استخداماتها، وتحديد منافذها، بما يساعد على توفير السيولة.

ب ـ تكوين احتياطات ومخصصات كافية لمجابهة المخاطر المحتملة:

رغم أن المصارف المركزية تفرض عادة نسبة معينة على البنوك الاحتفاظ بها كسيولة لمجابهة بعض المخاطر المحتملة، إلا أنه يتوجب على المصارف الإسلامية دراسة احتياجاتها من المخصصات بدقة

عالية طبقا لظروفها وظروف عملياتها والودائع التي لديها كودائع جارية أو ودائع استثمارية آخذة بعين الاعتبار حجم ونسبة كل منها إلى الأخرى وآجال الاستحقاقات للودائع التي لديها من جهة ومطالبتها لدى عملائها من جهة أخرى، وذلك لمجابهة مخاطر السيولة وكذلك لامتصاص الخسائر المحتملة.

إدارة مخاطر الفائدة (هامش الربح):

رغم أن المصارف الإسلامية تحرم التعامل بالفائدة، إلا أنه يواجه مخاطرها (تم التطرق لها في الفصل الأول) وهو ما يستدعي وجود سياسات تحوطية ضد هذه المخاطر عبر مجموعة من الطرق التالية: (قندوز، التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، 2011-2012)

1 ـ مواءمة الأصول والخصوم:

تساعد عملية المواءمة بين أصول وخصوم البنك الإسلامي على تلاقي مخاطر عديدة، من بينها مخاطر العائد الثابت في الأصول مقابل عائد متغير في الخصوم، بالإضافة إلى مخاطر السيولة لارتباط مدخلاته مع مخرجاته في الآجل. ولتحقيق هذا المبتغى يتطلب ذلك القيام بالإجراءات التالية:

ـ عدم قبول ودائع استثمارية لها حق السحب المباشر دون التقيد بالزمن اللازم لاستثمارها، و إلا أصبحت أقرب ما تكون بالودائع الجارية، وبالتالي فهي عرضة لمخاطر السحب المفاجئ.

ـ اعتماد برامج تقوم على الإعلان عن قبول ودائع بأنظمة مختلفة تقابل حاجة البرامج الاستثمارية، سواء من حيث المدد المختلفة لها أو حسب رغبات أصحاب الودائع في توجيه أموالهم لنشاط معين.

ـ من الممكن تكوين سلة من المشروعات لأصحاب الودائع تقلل من درجة المخاطر من خلال التنويع، مما يشجع الممولين على الإقبال عليها ويقلل من درجة المخاطر، ويكون ذلك بالتوسط بين المدخرين والمستثمرين، أو بالترويج للأوراق المالية الأولية بإنشاء صندوق تبادلي لشراء الأوراق المالية للمشروعات من موارد بيع أوراق مالية ثانوية للمدخرين.

2 ـ مشتقات مالية إسلامية لإدارة مخاطر الفائدة:

يشير بعض الباحثين في التمويل الإسلامي إلى عدم وجود ما يعترض عليه في الخيارات المالية، وإذا أُخذ بهذا الرأي، فيمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة بشكل كبير من هذه الأداة للتحوط ضد المخاطر. لكن يستدعي هذا الأمر إضافة بعض الضوابط التنظيمية على التعامل بالخيارات المالية لمنع المضاربات والقمار. وبالرجوع إلى أسواق الخيارات المالية التقليدية، نجد أن أحد أهم أسباب انتشار المضاربات هو إمكانية استخدام الخيارات المكشوفة، ويقصد بالخيار المكشوف هو هدم تملك بائع الخيار أو مشتري الخيار للأصل محل التعاقد. وهذا السبب هو الذي يدفع إلى اعتماد التسوية على فروقات الأسعار كبديل

عن استلام الثمن وتسليم الأصل محل التعاقد. انطلاقا من ذلك وجب على البنوك الإسلامية ضرورة منع التعامل بالخيارات المكشوفة، بحيث يُشترط على المتعاملين بالخيارات المالية تملك أصول محل التعاقد قبل الدخول في عقد الخيار، بالإضافة إلى وجود إلزام بانتهاء العقد بالاستلام والتسليم، وأن لا تتم تسويته نقدا بناءً على فروق السعر.

إدارة مخاطر سعر أسعار الصرف:

تحتاط المصارف الإسلامية من هذه المخاطر من تقنيات مستمدة من عقود مسماة في الفقه الإسلامي، وهي تشمل أساسا تقنيات التحوط الأساسية وتقنيات التحوط المشتقة.

تقنيات التحوط الأساسية: (السويلم، 2007)

1 ـ الصرف في الذمة (المقاصة):

لتحييد مخاطر أسعار الصرف تلجأ المصارف الإسلامية إلى ما يسمى بالمقاصة ولها صورتان:

ـ الصورة الأولى: أن يكون لكل من المتعاقدين دين في ذمة الآخر بعملتين مختلفتين فيتفقان يوم السداد على سعر الصرف لإسقاط الدينين أو بعضهما، وهي جائزة إذا لم يبق في الذمة شيء يوم السداد.

ـ الصورة الثانية: أن يدفع المدين الدين الذي في ذمته للدائن بعملة أخرى، وهي جائزة إدا تم الوفاء بسعر الصرف يوم السداد، لأن ما في الذمة بمثابة المقبوض.

2 ـ الصرف المستقبلي للعملات:

وهو يأخذ عدم صور وهذا عن طريق المشتقات المالية لكنها محرمة، والصورة الوحيدة ممكنة الاستخدام هي المواعدة والوعد في الصرف، فإذا جرت المواعدة من الطرفين على إجراء الصرف في تاريخ مستقبل لا يخلو أن تكون هذه المواعدة ملزمة للطرفين، أو أن تكون ملزمة لطرف واحد، فإن كانت ملزمة لطرفين فهي بمثابة العقد المستقبلي، وهو غير جائز للإخلال بشرط التقايض في مجلس العقد، وإن كانت ملزمة لطرف واحد فهي جائزة، لأن الوعد ليس عقدا.

تقنيات التحوط المشتقة:

ابتكرت المؤسسات المالية الإسلامية هذه التقنيات والتي نصطلح على تسميتها بالمشتقات المالية الإسلامية للتحوط من مخاطر سعر الصرف، لجأت إليها المصارف الإسلامية نتيجة تطور معاملاتها وزيادة مخاطر الصرف (خاصة مع تعويم العملات)، وتتمثل في: (بدوي، 2011)

1 ـ القروض المتبادلة:

يتم من خلال هذه التقنية قيام مؤسسة مالية بالحصول على قروض من طرف مؤسسات مالية أخرى بعملة البلد الذي تقوم المؤسسة الأولى بالتعامل في أصوله (في شكل مرابحات مثلا) وتمنح المؤسسة الثانية ما يقابل ذلك من العملة المحلية. وبذلك تتمكن المؤسسة المالية الإسلامية من تثبيت سعر الصرف لطول مدة القرض، وبالتالي تحييد مخاطر سعر الصرف. فإذا اتفق بنكان على أن يوفر كل منهما للآخر المبالغ التي يطلبها أي منهما على سبيل القرض من نفس العملة أو من عملة أخرى فإن هذا الاتفاق جائز تفاديا للتعامل بالفائدة أخذا وإعطاءً على الحسابات المدينة بين البنكين شريطة عدم توقف تقديم أحد القرضين على الآخر.

2 ـ المرابحة لإدارة مخاطر أسعار الصرف:

على الرغم من كون المرابحة للآمر بالشراء صيغة للتمويل، لكن ليس هناك ما يمنع من تطبيقها لغرض إدارة المخاطر أيضا. فالبنك الذي يملك القدرة لتحمل المخاطر يمكن أن يكون هو الوسيط بين طرفي المبادلة الحقيقية بما يحقق في النهاية مصالح الأطراف الثلاثة.

ومن أمثلة ذلك استخدام المرابحة للتحوط من مخاطر تقلبات العملة. فبدلا من إبرام المستقبليات على العملات مع البنك الضامن لمخاطر الصرف بعقد منفصل عن السلع المقصودة بالتبادل، يمكن ترتيب عملية مرابحة بحيث يتحمل البنك الضامن مخاطر سعر الصرف من خلال شراء السلعة المطلوبة بعملة ثم بيعها للمستفيد بالعملة الأخرى.

وهذه التقنية أفضل من توسيط المعادن أو سلع غير مقصودة، كما تطبقه بعض المصارف الإسلامية، فهذه السلع لا تحقق أي قيمة مضافة ومن ثم تصبح تكلفة دون مقابل. وهذا لتكون العملية عبر تطبيق هذه التقنية مولدة للثروة ومحققة في الوقت نفسه لقيمة مضافة للاقتصاد، فتكون أكثر مصداقية وكفاءة معا.

إدارة مخاطر التشغيل:

تدير المصارف الإسلامية مخاطر التشغيل بدرجة متساوية مع الطرق التقليدية المتاحة للمصارف التقليدية والتي لا تتعارض مع مبادئ التمويل الإسلامي، وهذا وفق المبادئ العشرة التي جاءت بها بجنة بازل 02 والتي تم ذكرها سابقا عند التعرض لكيفية إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف التقليدية، كما أنه يجب عليها أن تطبق معايير الرقابة الخاصة بالمخاطر المقترحة من طرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية والتي تنص على :

ـ مراعاة المجموعة الكاملة لمخاطر التشغيل ذات الأهمية التي تؤثر على عملياتها، بما في ذلك مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية للأشخاص والنظم الناتجة من أحداث خارجية، وتأخذ في الاعتبار الأسباب المحتملة للخسائر الناتجة عن عدم الالتزام بالشريعة.

ـ يجب على مؤسسات الخدمات الإسلامية أن تجري مراعاة دورية لاكتشاف أوجه الخلل في التشغيل ومعالجتها.

ـ على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع إطار عمل شامل وسليم لتطوير وتنفيذ بيئة رقابية احترازية لإدارة مخاطر التشغيل الناشئة عن أنشطتها (علي، 2019).

إدارة المخاطر القانونية: (عمارة، 2009)

تلجأ البنوك لإدارة المخاطر القانونية إلى الالتزام ببعض الخطوات التالية:

ـ الدراسة الجيدة لشخصية العميل قبل التعامل معه

ـ الدقة والوضوح في تحرير العقود

ـ يجب النص في العقود على عرض المنازعات على لجنة التحكيم لتقليل التكاليف وسرعة الحكم فيها.

ـ الالتزام بالقواعد والقوانين واللوائح المصدرة من طرف البنك المركزي.

الفرع الثاني: إدارة مخاطر صيغ التمويل

إدارة مخاطر عقد المشاركة: (سعيد، 2019)

تعتبر عملية التمويل بالمشاركة من أهم الصيغ التي تعتمدها المصارف الإسلامية في عمليات تمويلها للمشاريع، وعلى الرغم من أنها تبدو أفضل من استخدام صيغ العائد الثابت إلا أنها تواجه مجموعة من المشاكل والتي تم التطرق إليها سابقا، وللإدارة الجيدة والتسيير الحسن لهذه المخاطر وجب على المصارف الإسلامية ضرورة إتباع الخطوات التالية:

ـ تقييم المشاريع وتقنياتها جيدا حتى لا تكون غير مجدية اقتصاديا.

ـ المرونة في تطبيق الأطر الرقابية والنظم المحاسبية والمراجعة والتدقيق.

كما يجب على المصرف أن يقوم بعمليات المشاركة من خلال المساهمات، حيث يقوم المصرف بتقسيم رأسماله المطلوب إلى أسهم، وذلك بعد دراسة المشروع المرجو تمويله، و يسهم المصرف بنسبة صغيرة، و يعرض ما تبقى من الأسهم للغير من أجل البيع لعملائه أصحاب الحسابات الاستثمارية، و تكون شروط

تقسيم هذه الأسهم على أساس المشاركة مع المصرف و بقية المساهمين في الأرباح المحققة بما تم الاتفاق عليه و لا شك أن نجاح هذه العمليات يسهم بفعالية في تمويل المشاريع الناشئة دون إثقالها بالديون وفوائدها التي قد تصبح باهظة، و يجب على المصرف توفير المعلومات اللازمة للشركاء حول عملية التمويل و المشروع المرجو تمويله، عن طريق عقد اجتماعات دورية، و هذا أمر في صميم جوهر نظام التشارك في الإسلام.

إدارة مخاطر التمويل بالمرابحة: (السويلم، 2007)

1 ـ ينبغي أن تطلب المؤسسة من العميل ضمانات مشروعة في عقد بيع المرابحة للآمر بالشراء، ومن ذلك حصول المؤسسة على كفالة طرف ثالث، أو رهن الوديعة الاستثمارية للعميل أو رهن أي مال منقول أو عقار أو رهن سلعة محل العقد رهنا ائتمانيا رسميا دون حيازة، أو مع الحيازة للسلعة وفك الرهن تدريجيا حسب نسبة السداد.

2 ـ يجوز مطالبة المؤسسة للعميل بتقديم شيكات أو سندات الأمر قبل إبرام عقد المرابحة للأمر بالشراء ضمانا للمديونية التي ستنشأ بعد إبرام العقد، شريطة النص على أنه لا يحق للمؤسسة استخدام الشيكات أو السندات إلا في مواعيد استحقاقها، وتمتنع المطالبة بالشيكات في البلاد التي لا يمكن فيها تقديمها للدفع قبل موعدها.

3 ـ يجوز إرجاء تسجيل السلعة باسم العميل المشتري لغرض ضمان سداد الثمن مع الحصول على تفويض من العميل للمؤسسة ببيع السلعة إذا تأخر عن سداد الثمن.

4 ـ يجوز أن ينص عقد المرابحة للآمر بالشراء على التزام العميل المشتري بدفع مبلغ أو نسبة من الدين تصرف في الخيرات في حالة تأخره عن سداد الأقساط في مواعيدها المقررة، على أن تصرف في وجوه الخير بمعرفة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة ولا تنتفع بها المؤسسة.

إدارة مخاطر التمويل بالمضاربة : (العزعزي، 2014)

تلجأ البنوك إلى مجموعة من الحلول والإجراءات للتحوط من هذه المخاطر وهذا عبر:
تهيئة موارد مالية أكثر ملائمة لعملية المضاربة، وذلك من خلال إصدار شهادات أو صكوك مضاربة، مخصصة لمشروعات معينة، على أن تكون قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، و لا يجوز استرداد قيمتها مرة أخرى، بل تصفيتها بالزيادة أو النقص عند انتهاء عمل المشروع، ومن حق أصحاب هذه الصكوك التعرف على المركز المالي للمشروع في كل سنة، والحصول على نصيبهم من الأرباح حسب الشروط المعلنة بالإصدار، و لا شك أن هذا الاقتراح يختلف في مضمونه وتفاصيله عما هو قائم الآن

في بعض ممارسات المصارف الإسلامية، فشهادات المضاربة المصدرة الآن غير مخصصة لمشروعات معينة وإنما هي مرتبطة بمجموعة الموارد التمويلية على أساس صيغة المضاربة المختلطة، كذلك فإن شهادات المضاربة المصدرة قابلة للاسترداد من البنك المصدر لها بنفس قيمتها، إما عند الطلب أو بعد عدة سنوات، مما يؤدي إلى إلقاء شبهة على تطبيق مبدأ المشاركة، في الغنم بالغرم، خاصة أن الشهادات تتلقى ربحا دوريا في نفس الوقت، هذا الاقتراح عند تنفيذه يفتح الباب لممارسة المضاربة على نحو يتماشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية، ويحقق الأهداف المصرفية الإسلامية، وأهداف التنمية التي ترتبط الاستثمارات طويلة الأجل في النشاط الاجتماعي .

إدارة مخاطر التمويل بالإجارة:

يجب على المؤسسة المالية أن تحاول إدارة مخاطر التمويل بالإيجار وفق المنظور الشرعي حتى لا تخرج عن السياق الذي من أجله أسست هذه البنوك، وهذا عبر الحلول التالية: (الكريم ق.، 2011-2012)

ـ إمكانية طلب الضمان والرهونات، للتقليل من تعرض المصارف الإسلامية للمخاطر الائتمانية، عند التخلي عن الاتفاقية أو عند عدم قدرة المستأجر على دفع الأقساط على نحو دوري، أو في تاريخ الاستحقاق، تحديد تأمين كافي مقابل أي خسائر أو تلف قد يحدث للأصل.

ـ أن يتم توسع المصارف الإسلامية في نشاط الإجارة.

ـ قيام المصرف بتكوين شركات متخصصة لنشاط الإجارة، بمعنى أن تكون شركات مالكة لعقارات، أو محلات تجارية، أو شركات مالكة لمعدات وأدوات، وبالتالي تأجيرها، ويلاحظ أن اقتراح تكوين شركات إنما يأتي أساسا لعدم مناسبة قيام المصرف بالاستثمار بشكل مباشر، إلا في حدود موارده التمويلية المتاحة، وذلك لطبيعته كمؤسسة مصرفية، هذا بالإضافة إلى أن هذه الشركات ستتمكن من التوسع بمرونة في عمليات الإجارة، كلما كانت هذه مربحة، قيام المصرف الإسلامي بطرح صكوك إجارة وذلك لتمويل الشركات المزمع إنشائها، على أن يكون للمصرف حصة في هذه الصكوك، في حدود ما تسمح به اللوائح، أو القوانين المنظمة للأعمال المصرفية عموما.

إدارة مخاطر التمويل الاستصناع:

يمكن للمصارف الإسلامية تقليل تعرضها للمخاطر السوقية في الاستصناع، بتقدير السعر المستقبلي لتصنيع السلع وإنشاء الأصول، وذلك بتطبيق التحليل الإحصائي VAR، وتلجأ إلى وضع الشروط التالية قصد مواجهة هذه المخاطر والتقليل من آثارها:

ـ يجب أن تقدم المصارف الإسلامية المبلغ للصانع أو منشئ الأصل على دفعات وفق أسس متغيرة تحدث بصورة فعلية أو معنوية على عناصر الاستثمارات التي تتدهور قيمتها على مر الزمن نتيجة الاستعمال أو التلف والتقادم التكنولوجي (العبيدي، 2014).

ـ يلتزم المقاول بتقديم كفالة مصرفية غير مشروطة لتنفيذ العمل المطلوب بموجب بنود الشروط العامة للعقد، وتحدد مدة كافية لصلاحي العقد.

ـ النص على غرامات التأخير في حالة تأخر المقاول عن إتمام تنفيذ وتسليم المشروع في الموعد المحدد فإنه يتحمل جميع الأضرار التي تنتج عن هذا التأخير، ما لم تكن هناك أسباب قهرية خارجة عن الإرادة.

ـ في الاستصناع أصبح تنفيذ العقد معضلة خاصة إذا أخذنا في الحسبان الوفاء بالمواصفات النوعية، وللتغلب على هذه المخاطر التي تكون من الطرف الآخر في العقد، فقد أجاز الفقهاء ما يسمى ببند الجزاء في العقد.

ـ يمكن الاتفاق على سداد القيمة على مراحل مختلفة تبعا للتنفيذ بدلا من السداد دفعة واحدة عند بداية تنفيذ العقد. وهذا تدبير يقلل كثيرا من تعرض المصرف للمخاطر الائتمانية من خلال التقدم المتوازن في سداد القيمة وفي تنفيذ الأعمال المتفق عليها (السلام و سعاد، 2014).

إدارة مخاطر السلم:

إن هذا العقد يستهدف بالأساس في تمويل العمليات الزراعية و الصناعية، ، وحتى يتم تأسيس وبناء هذه العلاقة بشكل علمي صحيح، نرى أنه من الضروري وقبل دخول القطاع المصرفي في تمويل القطاع الزراعي بالسلم، العمل على توفير البنيات الأساسية اللازمة، والتي تمكن المصارف من اتخاذ القرارات التمويلية الصحيحة، لكي تكون قادرة على إدارة المخاطر التي قد تتولد في مثل هذا النوع من التمويل وفي هذا الصدد يتم اقتراح التالي: (السويلم س.، 2004)

ـ تطوير نظام معلومات عن القطاع الزراعي، يكون قادرا على توفير معلومات دقيقة عن شتى أنواع الأنشطة الزراعية، ويكون قادرا إعطاء توقعات علمية عن المناخ و الأمطار والآفات الزراعية والمحاصيل والأسعار المستقبلية لها، ... إلخ.

ـ تدريب العاملين في الجهاز المصرفي، من موظفين وإداريين بطبيعة التمويل الزراعي، بحيث تكون لهم القدرة على قراءة المعلومات التي يوفرها "نظام المعلومات المركزي" وتحليلها واتخاذ قرارات ائتمانية على أسس علمية بموجبها. وفي الوقت نفسه يجب تدريب العاملين في القطاع المصرفي على المخاطر المتولدة عن التمويل بالسلم والأدوات اللازمة لإدارة تلك المخاطر.

ـ إيجاد مؤسسة ضبط المواصفات: إن عدم وجود جهة تضبط المواصفات، وتكون قادرة على بيان الفروقات بين المنتجات المختلفة، وإظهار العيوب الخفية فيها، من شأنه أن يحدث إشكاليات بين الممولين والمتمولين بالسلم ويزيد من مخاطر التمويل، وتحد من المخاطر الأخلاقية التي يجابهها المصرف الإسلامي.

ـ تطوير السوق، بحيث يكون قادر على استيعاب المنتجات المشترات سلما، والاستجابة للبائعين الذين يرغبون في بيع المنتجات التي اشتروها سلما، والحصول على النقد من خلال إيجاد شبكة تجارية محلية مستقرة وذات سيولة مناسبة، هو أمر يساعد على تقصير دورة التمويل وتخفيض المخاطر.

المبحث الثالث: الدراسات التجريبية السابقة

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

الدراسة الأولى (بلعجوز و بوقرة، 2007):

يتطرق هذا المقال إلى الأنواع الرئيسية للمخاطر في المصارف الإسلامية، من خلال تحليلها وتقويمها وأهم الطرق المستخدمة في التقليل من هذه المخاطر كما يبرز دور البنك المركزي من خلال مراقبته للمصارف الإسلامية في مدى تطبيقها للقواعد الاحترازية وإشكالية التحديات التي تواجهها المصارف الجزائرية خاصة والعربية عامة، وهذا فيما يتعلق بتطبيقها لقواعد الحيطة والحذر.

وكخلاصة تم التوصل إلى قدرة المصارف الإسلامية الجزائرية والعربية في تحقيق أهدافها المتمثلة في ضمان بقائها في السوق وليس إلى إلغاء المخاطرة كلية لهذا انتهجت الأسلوب العلمي في إدارة المخاطر.

الدراسة الثانية (الكريم ق.، 2009):

تهدف هذه الدراسة إلى لفت الانتباه إلى أوجه القصور في موضوع المخاطر في نظرية التمويل الإسلامي ووفقا لهذه الرؤية يمكن إيجاد وتطوير مناهج للتحوط وإدارة المخاطر ومن ثم تطوير أدوات ومنتجات مالية تنقل تلك المبادئ من حيز التنظير إلى حيز التطبيق والممارسة على نحو يلبي احتياجات المؤسسات المالية الاقتصادية. وتم من خلالها تقديم ووضع أسس نظرية لإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية علما أن الكثير من عقود التمويل الإسلامية تعتبر في طبيعتها وسائل فعالة للحد من المخاطر.

ـ الدراسة الثالثة (صليحة، 2012):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة المخاطر التي تواجه بعض صيغ التمويل المصرفي الإسلامي هذا من جهة، ومن جهة أخرى التعرف على دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر المتعلقة ببعض صيغ التمويل الإسلامي، وخرجت الدراسة بمجموعة النتائج التالية:

ـ يواجه النشاط المصرفي مجموعة من المخاطر التي تستوجب ضرورة إقامة إدارة فعالة تعتمد على استراتيجيات وسياسات تتناسب مع الوضع المالي للمصرف وطبيعة المخاطر التي تحيط به.

ـ ان استخدامات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر والتحوط منها لا يمكن حصرها بسبب تشعبها، ومن بين النماذج التمويلية التي قام بها العلماء المعاصرون المتخصصون في الاقتصاد الإسلامي بتطويرها باستخدام أسلوب الهندسة المالية لمواجهة مخاطر التمويل بالمضاربة، المرابحة، المشاركة والسلم نجد صكوك المقارضة ونموذج الوكالة بأجر إضافة إلى المرابحة من خلال المشاركة وصكوك السلم.

الدراسة الرابعة (نعيمة، 2012)

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز كيفية إدارة مخاطر المرابحة ببنك البركة الجزائري، باعتبار أن هذه الصيغة تعد من أبرز منتجات الصناعة المالية الإسلامية التي تتعامل بها البنوك الإسلامية، وتم التوصل في أن خطورتها تكمن في عدم استرجاع الأموال والتي يمكن تجنبها عن طريق أخذ الضمانات واستخدامها عند الحاجة، وكذا عبر طلب هامش الجدية أو تقديم العربون لضمان جدية الزبون في القيام بتنفيذ العقد.

الدراسة الخامسة (أسماء، 2014):

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار كفاءة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية من خلال نسبة كفاية رأس المال، لعينة من البنوك الإسلامية (08 بنوك إسلامية) عبر سلسلة زمنية من عام **1997-2011**، وذلك باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي Panel Data، ولقد تم التوصل فيه إلى أن المصارف الإسلامية لديها كفاءة عالية في إدارة مخاطرها من خلال حرصها على إبقاء أدائها المالي جيد، عبر اتباع مجموعة من السياسات المالية وتنفيذ أوامر السلطات الرقابية واهتمامها بما جاءت به المعايير الدولية للمراقبة.

الدراسة السادسة (بريكي و فرج، 2018):

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان كيفية إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ممثلة في بنك البركة الجزائري، ليتم التوصل إلى أن بنك البركة الجزائري يعمل أثناء قيامه بمختلف نشاطاته على خلق التوازن بين العائد والمخاطرة من خلال إدارة المخاطر مع الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية، والتشريعات المحلية

والعالمية التي تنظم هذه العملية، ونظرا لعدم ملائمة النظام المالي مع متطلبات عمل البنوك الإسلامية في الجزائر، فإن بنك البركة الجزائري يركز في عملياته التمويلية على العمليات ذات الطابع التجاري التي تتميز بالعائد المضمون والمخاطر المعتدلة، في حين يتجنب تلك الصيغ التمويلية التي يرتفع فيها احتمال المخاطرة، كما أنه أسس إدارة مخاطر خاصة به وجعلها هيئة قائمة بذاتها في شكل مديرية مثل باقي المديريات الرئيسية المشكلة للبنك، والتي تهدف إلى إبقاء مستوى المخاطر عند الحدود الدنيا لها أو تحويلها.

ـ الدراسة السابعة (هنان و بدوي، 2019)

ترتكز هذه الدراسة على كيفية إدارة المخاطر المصرفية بالأخص مخاطر الائتمان بالبنوك الإسلامية، تم من خلالها الوصول إلى أهم النتائج التالية:

ـ ليتمكن المصرف الإسلامي من إدارة المخاطر بشكل جدي ومثمر لابد من توفر ركائز أساسية في المصرف منها بيان الرسالة والقيم الجوهرية للمصرف الإسلامي، العاملون المتمحسون المؤمنون بأهداف المصرف ورسالته، وجود استراتيجيات واضحة وشاملة، توفر المعلومات بشكل دائم ومنظم للإدارة وتوفر سجلات محاسبية ومستندية مناسبة.

الدراسة الثامنة (طبي و بوعبدلي، 2020):

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع إدارة مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2008-2017، عبر الاستعانة بيانات الدراسة من خلال التقارير السنوية للبنك محل الدراسة ومن قاعدة بيانات بنك سكوب، والتي تم تحليلها وصفيًا، وتم التوصل فيها إلى:

ـ لدى البنوك الإسلامية فائض في سيولتها ما يساعدها على تخفيض مخاطر السيولة وإدارتها بكفء من خلال امتلاكها لشبكة عملاء كبيرة ومساهمين طموحين، إلا أنه يبقى هذا الفائض الكبير يشدد خطرا من خلال تضييعه لعديد الفرص الاستثمارية وبالتالي التأثير سلبا على مردوديته وربحيته، وسيؤدي به إلى إضعاف وصعه التنافسي أمام البنوك التقليدية.

الدراسة التاسعة (عقبة، 2021):

تناولت هذه الدراسة دراسة إشكالية إدارة المخاطر السوقية في المصارف الإسلامية والمصارف التجارية على سبيل المقارنة من خلال بنك البركة الجزائري كنموذج عن المصارف الإسلامية والبنك الوطني الجزائري كنموذج عن المصارف التجارية، وقد أظهر تحليل النتائج أن بنك البركة الجزائري أكثر انكشافا على المخاطر السوقية بفعل طبيعة نشاطاته الاستثمارية من نظيره البنك الوطني الجزائري الذي

يتخصص في نشاطاته على أسعار الفائدة، من جانب آخر تبين أن بنك البركة الجزائري يولي اهتماما كبيرا بإدارة المخاطر السوقية وتحديدا ارتفاع معدلات التضخم عبر متابعتها بمخصصات خاصة لهذا الغرض، في حين أن البنك الوطني الجزائري يواجه المخاطر السوقية كجزء من استراتيجيته الكلية في تكوين مخصصات كلية للتصدي لجميع أنواع المخاطر.

الدراسة العاشرة (بن يوسف و معاش، 2021):

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التحوط وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية كأحد بدائل إدارة المخاطر في الجزائر، وتسليط الضوء على تسيير المخاطر كدراسة تحليلية في بنك السلام الجزائري خلال الفترة (2014-2017)، وتم التوصل إلى أن البيئة الجزائرية قد تتوافق مستقبلا في تطوير أفضل لإدارة المخاطر الائتمانية خصوصا في ظل تبني الاهتمام بالصيرفة الإسلامية ووضع قواعد احترازية واستخدام أساليب تكنولوجيا المالية الإسلامية في إدارة المخاطر والتحوط بها لمواجهة أي خطر يؤثر على تطور نشاط الصناعة المالية في البنوك الإسلامية الجزائرية.

الدراسات باللغة الأجنبية:

الدراسة الأولى (David, 1997) :

ركزت هذه الدراسة على أهمية وأسس إدارة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق باعتبارهما من المخاطر المعاصرة والمؤثرة على أرباح البنك، وخلصت هذه الدراسة إلى نتيجتين هما:

ـ لقياس مخاطر السوق نعتمد على طريقتين هما: طريقة السيناريوهات وطريقة القيمة عند الخطر (var).

ـ لقياس مخاطر الائتمان وتقدير الجدارة الائتمانية للطرف المقابل، نعتمد طرقا عديدة ومختلفة منها: الترميز (scoring)، التصنيف (rating).

الدراسة الثانية (Syed & Ruslan, 2015) :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معالجة الموازنة بين تحقيق الأرباح في ظل عنصر المخاطرة لدى البنوك الإسلامية، وفي ضوء قاعدة الشريعة الإسلامية التي تنص على أن "الغرام بالغنم" (المسؤولية تصاحب الربح) و"الخراج بالضمان" (المنفعة تقترن بالمسؤولية)، إذ لا يمكن عزل المخاطر عن الشؤون الاقتصادية، ومن خلالها تم التوصل إلى النتائج التالية:

ـ يؤكد الإسلام بشدة على أهمية إدارة المخاطر وتقليلها بكفاءة.

ـ تعزز الشريعة الإسلامية مبدأ العدالة والإنصاف في المعاملات المالية، وتحرم أي أعمال تلحق الضرر بأي طرف.

ـ تدين الشريعة الإسلامية المخاطر التي تجلب الضرر والأخطار على المجتمع من خلال حظر الأنشطة التي تنطوي على عناصر المخاطر المفرطة. كما يؤكد على أهمية الشفافية في التعاملات التجارية ويحظر أي عناصر من عدم اليقين والتضليل.

ـ يمكن تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى، لكن لا يمكن القضاء عليها بالكامل. كما تحضر الشريعة الإسلامية التجنب التام للمخاطر الأساسية لأنه يعني تحويل المخاطر إلى الطرف المتعاقد الآخر. ويؤدي في النهاية إلى ظلم ذلك الطرف. كما يحضر أي اشتراط يغير طبيعة العقود المالية لتكون خالية من المخاطر الأساسية ليجعلها وهمية. ويعتبر أي عائد متأتي من هذا النشاط استهلاكاً لأموال الغير بالباطل، كما هو الحال في عقد القرض التقليدي.

الدراسة الثالثة (Farhan & Mobeen Alam, 2018) :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى استكشاف هيكل إدارة المخاطر التشغيلية للنظام المصرفي الإسلامي الباكستاني من خلال تطوير نموذج ديناميكي للنظام عبر منهجية جديدة تسمى نهج التفكير النظامي. وقد سهل هذا النموذج لفهم العلاقات المتبادلة بين مختلف خصائص المخاطر التشغيلية وإدارتها. ومن أجل تطوير النموذج الديناميكي للنظام، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث مراحل. ففي المرحلة الأولى: قام الباحثون بتطوير مخطط أولي غير رسمي على أساس المعرفة الأولية والفهم الذي تم تحقيقه من خلال مراجعة الأدبيات السابقة حول الترابط السببي بين المتغيرات المختلفة لنظام إدارة المخاطر التشغيلية.

وفي المرحلة الثانية، تم إجراء مقابلات شبه منظمة وجهاً لوجه مع مديري المخاطر لتحسين عوامل الخطر وتأكيدها وإضافتها في النموذج الأولي. أما في المرحلة الأخيرة، تم تطوير نموذج ديناميكي للنظام المكرر بناءً على تحليل بيانات المقابلة.

ويشير النموذج إلى أن التصعيد في المخاطر التشغيلية يؤدي بالمؤسسات المصرفية الإسلامية إلى وضع إطار عمل استباقي لإدارتها لهذه المخاطر وفقا للوائح الاحترازية للبنك المركزي. ولذلك، تتخذ المؤسسات المصرفية الإسلامية خطوات لإدارة المخاطر التشغيلية من خلال توفير التدريب لموظفيها، ووضع خطط الطوارئ، واعتماد التكنولوجيا المتقدمة للخدمات المصرفية الإسلامية، وتحسين نظام الرقابة الداخلية، وتأكيد بيئة العمل المنضبطة وضمان الامتثال والالتزام لأحكام الشريعة الإسلامية.

الدراسة الرابعة (Kusnandar, 2022):

يهدف هذا البحث باستخدام دراسات سابقة ومتعددة إلى تصنيف العوامل التي تشير إلى مخاطر الائتمان النظامية منها وغير النظامية في الخدمات المالية الإسلامية، والتي تمكننا من خلالها إلى استخلاص ما يلي:

ـ هناك العديد من العوامل المنهجية وغير المنهجية التي تؤدي إلى مخاطر الائتمان. وتشمل المخاطر التي تصنف على أنها عوامل منهجية وهي: التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، سعر الصرف، وحجم الأموال المتداولة. يعد معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي من الأشياء التي يمكن أن تؤثر على مخاطر الائتمان للخدمات المصرفية الإسلامية نظرًا لأن لها تأثير على الأداء الاقتصادي للبلد. وينطبق الشيء نفسه على معدل البطالة الذي يمكن أن يكون له تأثير على الاتجاهات المتعلقة بالنمو الاقتصادي للبلد.

كما يعد عامل سعر الصرف وكمية الأموال المتداولة من المخاطر أيضًا، فإذا كان عرض النقود أكثر من اللازم سيكون له تأثير على القوة الشرائية وأيضًا تأثير على انخفاض الدخل للعملاء، وخاصة أولئك الذين يعملون كرجال أعمال. بالإضافة إلى ذلك، تتكون العوامل غير النظامية التي تؤثر على الخدمات المصرفية الإسلامية من عدة أشياء بما في ذلك حقوق الملكية، وإدارة الأرباح، وحصة القيمة الصافية من إجمالي الأصول، والسيولة، وحجم الشركة، والنمو وجودة التمويل، وكفاءة التكلفة، وحالة الملكية المرتبطة بالبنك.

الدراسة الخامسة (Mahi & BEZZAOUIA, 2022) :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى اختبار كفاءة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية من خلال نسبة كفاية رأس المال، لعينة مكونة من ستة بنوك إسلامية عبر سلسلة زمنية تمتد من 2011 إلى 2021، وذلك باستخدام التقنيات القياسية لبيانات اللوحة، تم خلالها التوصل إلى:

ـ مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية تؤثر سلبا على كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية.

ـ العائد على الأصول والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ليس لهم تأثير كبير على كفاية رأس المال.

وعلى هذا الأساس نستنتج أن البنوك الإسلامية تتمتع بكفاءة عالية في إدارة مخاطرها.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات التجريبية السابقة

الفرع الأول: أوجه التشابه

ـ جميع الدراسات السابقة والدراسة الحالية اهتموا بإدارة المخاطر على مستوى المصارف الإسلامية.

ـ جميع الدراسات السابقة والدراسة الحالية التطرق لأهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية.

ـ جل الدراسات السابقة والدراسة الحالية اهتموا بصيغ التمويل الإسلامي.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

ـ تختلف دراستنا في جانبها النظري عن مختلف الدراسات السابقة التي تطرقت إلى هذا الموضوع، حيث أننا فصلنا بما فيه الكفاية في مختلف المخاطر التي تعترض المصارف الإسلامية، وإلى الأساليب والأدوات التي يمكنها من إدارتها بكفاية.

ـ لم تحظى إدارة المخاطر بالاهتمام اللازم في أدبيات الدراسات السابقة بشكل عام، وأدبيات الاقتصاد الإسلامي بشكل خاص، ولهذا سنقوم بإبراز أهمية هذا الموضوع الذي لم ينال حقه الكامل من تلك الدراسات، وبالتالي خصصنا هذه الدراسة للتعرض لمخاطر المصارف الإسلامية وكيفية إدارتها وتغطيتها نظريا وتطبيقيا.

ـ التطرق إلى معايير وأدوات مواجهة المخاطر في المصارف الإسلامية وخاصة مصرف السلام الجزائر، وإبراز العوامل التي تؤدي لها، باعتبار أن تطور المصارف الإسلامية مرتبطة بإدارة فعالة للمخاطر.

ـ دراسة فعالية إدارة المخاطر في مصرف السلام الجزائر استعانة بالتقارير السنوية لهذا الأخير، عبر قياس مدى استجابته وإدارته للمخاطر خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى غاية سنة 2022.

ـ سنحاول من خلال دراستنا الحالية إلى إعطاء انطباع وصورة شاملة عن مدى تطبيق المصارف الإسلامية وخاصة مصرف السلام الجزائر لمبادئ وأسس إدارة المخاطر وفق ما تدعو له الهيئات الرقابية المصرفية العالمية والمحلية.

ـ تختلف دراستنا في النتائج المتوصل إليها عن باقي الدراسات.

ـ الاختلاف في الطريقة المتبعة في الجانب التطبيقي.

خلاصة الفصل:

تعتبر المخاطر صفة ملازمة للعمل المصرفي، وخصوصا في المصارف الإسلامية، لأنها تتميز بخصائص نابعة من عملها المصرفي الإسلامي، إذ تتنوع وتتعقد مخاطرها تماشيا مع صيغ التمويل التي تقدمها، ما ألزمها ضرورة إيجاد أساليب وآليات وتقنيات تمكنها من التحوط كفاية من هذه المخاطر، حتى تحافظ على ديمومتها في الساحة المصرفية العالمية، وهو ما تم ذكره بالتمحيص خلال هذا الفصل، مع الاستعانة بالدراسات التجريبية السابقة حتى نتمكن من إغناء مذكرتنا بالمعلومات الكافية والشاملة، ولنسهل من دراستنا لمصرف السلام خلال الفصل الآتي.

الفصل الثاني

المبحث الأول: نظرة عامة حول مصرف السلام الجزائر

المطلب الأول: التعريف بمصرف السلام الجزائر

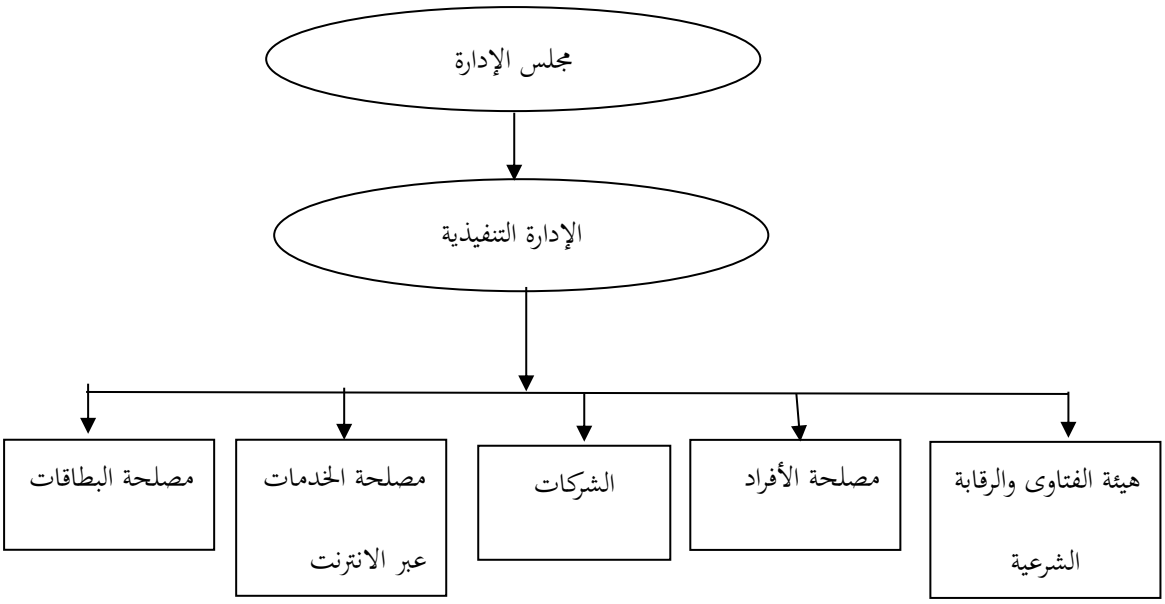
مصرف السلام الجزائر، بنك يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تم الإعلان عن إنشائه بتاريخ 08 جوان 2006، وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري، برأس مال اجتماعي قدره 7.2 مليار دج، تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دج. كما تم خلال سنة 2020 رفع الجزء الأول من رأسمال المصرف إلى 15 مليار دج وخلال سنة 2021 تم رفع الجزء الثاني من رأسمال المصرف إلى 20 مليار دج امتثالا لنظام بنك الجزائر رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة للجزائر.

انطلق نشاط المصرف في تاريخ 20 أكتوبر 2008، تتكون شبكته حاليا من 23 فرعا موزعا على التراب الوطني.

مصرف السلام الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، و تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد (مصرف السلام الجزائري، 2021).

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي الإداري لمصرف السلام الجزائر

الشكل 02: الهيكل التنظيمي الإداري لمصرف السلام الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى (مصرف السلام الجزائري، 2021)

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في مصرف السلام الجزائر

المطلب الأول: مؤشرات المخاطر في مصرف السلام الجزائر

في إطار تحليل مؤشرات المخاطر بمصرف السلام الجزائر تم إعداد مؤشرات حول مخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة محسوبة من طرف الباحثين بالاستناد إلى التقارير السنوية لمصرف السلام، وهذا خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى غاية 2022.

أولا: مخاطر رأس المال

إن مؤشر مخاطر رأس المال هو متغير هام لقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، بحيث أنه كلما ارتفع عما نسبته 50% كان أفضل للمصرف، والذي قد قمنا بحسابه وفق العلاقة التالية:

مخاطر رأس المال = حقوق الملكية / إجمالي الأصول.

ولقد تحصلنا على النتائج التالية المبينة في الجدول الموالي:

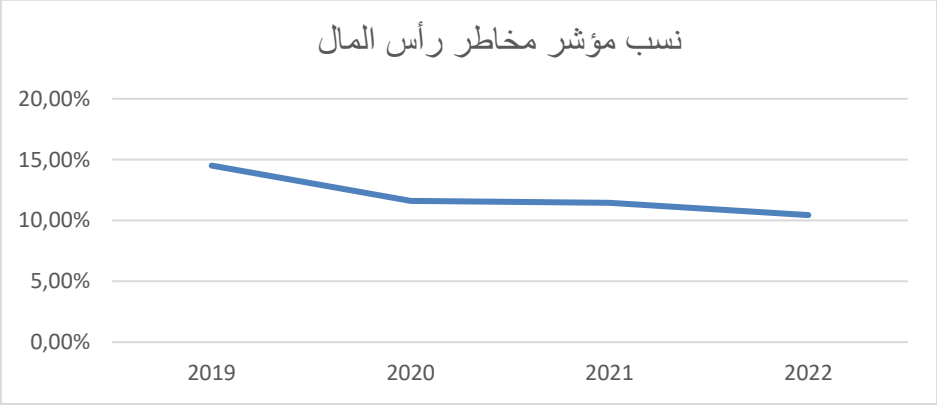
الجدول رقم 01: نسب مخاطر رأس المال

2022	2021	2020	2019
10.44%	11.45%	11.62%	14.51%

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على: (مصرف السلام الجزائر، 2022)

وهذه النتائج موضحة وفق المنحنى الآتي:

الشكل رقم 03: نسب مؤشر مخاطر رأس المال



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على: (مصرف السلام الجزائر، 2022)

نلاحظ أن مصرف السلام الجزائر، سجل أعلى نسبة له سنة 2019، لتنخفض هذه السنبة خلال السنوات المتوالية، والتي قد سُجل بها معدلات شبه ثابتة، هذه المعدلات اتخذت بالتغيير باتجاه متناقص، بالرغم من تزايد حقوق الملكية إلا أنها تزايدت بمعدل أقل من تلك المسجلة في نمو إجمالي الأصول.

وبناءً على هذه النتائج نجد أن المصرف السلام يعتمد على أموال الغير أكثر من اعتماده على حقوق الملكية في نشاطاته المصرفية، الأمر الذي يزيد من درجة المخاطر، لذا يجب على المصرف الحذر أكثر من خلال العمل على الرفع من نسبة هذا المؤشر.

ثانيا: مؤشر مخاطر السيولة

قمنا بحساب هذا المؤشر عن طريق العلاقة النسبية التالية:

مخاطر السيولة = النقديات/ مجموع إجمالي الودائع والمستحقات للمصارف والبنك المركزي.

والذي تمكنا من خلاله بالحصول على النتائج التالية:

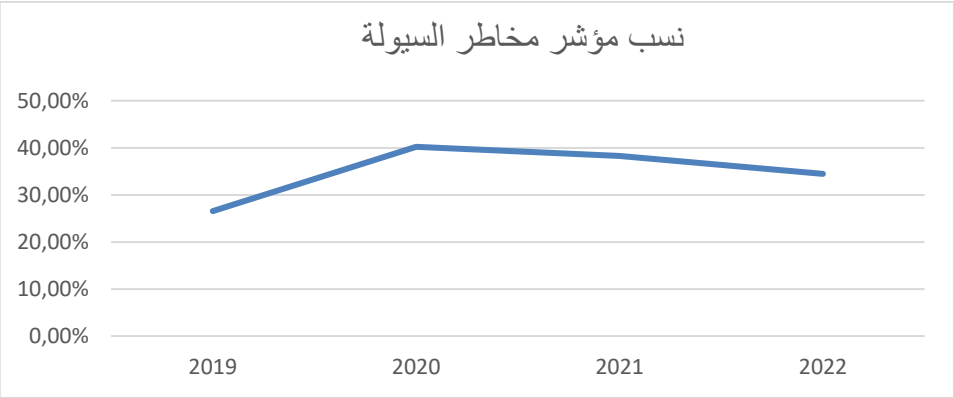
الجدول رقم 02: نسب مؤشر مخاطر السيولة

2022	2021	2020	2019
34.43%	38.25%	40.21%	26.55%

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على: (مصرف السلام الجزائر، 2022)

كما يوضح المنحنى الآتي نسب مخاطر السيولة:

الشكل رقم 04: منحنى بياني لنسب مؤشر مخاطر السيولة



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على: (مصرف السلام الجزائر، 2022)

يتضح لنا من الشكلين أعلاه أن نسب مخاطر السيولة قد ارتفعت سنة 2020 بما يعادل النصف عن تلك المسجلة خلال سنة 2019، لتبدأ بالتناقص خلال السنتين المواليتين، إلا أنها تبقى مرتفعة، ونسب مخاطر السيولة المرتفعة تدل على احتفاظ المصرف بسيولة حاضرة لمواجهة أي مخاطر محتملة في السيولة، في ظل غياب أصول مالية سهلة للتحويل إلى سيولة آنية بدون خسائر وفق أساليب تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام هذه السيولة.

ثالثا: مؤشر مخاطر الائتمان

لغرض دراسة مخاطر الائتمان قمنا باحتساب النسبة وفق العلاقة الآتية:

مخاطر الائتمان = مخصصات المؤونات على الخسائر على القيم والديون غير المسترجعة/ إجمالي التمويلات

ولقد تمكنا من الحصول على النتائج التالية:

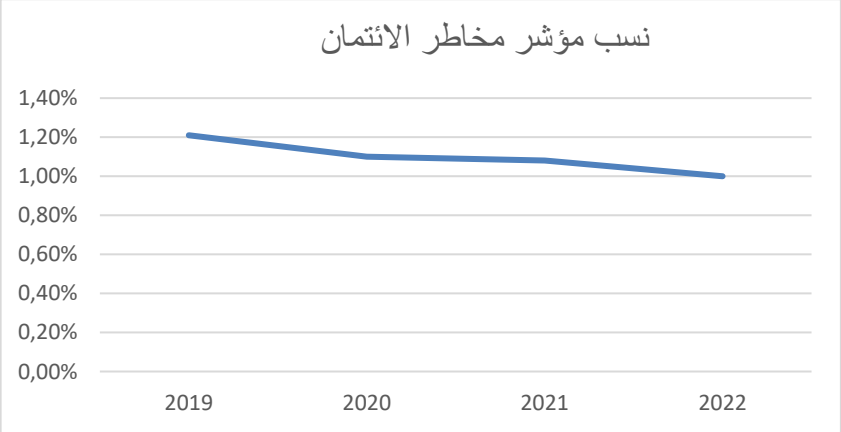
الجدول رقم 03: نسب مؤشر مخاطر الائتمان

2022	2021	2020	2019
0.98%	01.08%	01.10%	01.21%

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على: (مصرف السلام الجزائر، 2022)

كما أنها موضحة في المنحنى البياني الآتي:

الشكل رقم 05: منحنى بياني لنسب مؤشر مخاطر الائتمان



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على: (مصرف السلام الجزائر، 2022)

من خلال النتائج المبينة أعلاه نجد أن نسبة مخاطر الائتمان خلال فترة الدراسة كانت شبه ثابتة ومنخفضة في حدود 01%، حيث سجلت أعلى نسبة خلال سنة 2019 لتبدأ بالانخفاض التدريجي في السنوات الثلاث الأخيرة، ما يدل على أن مصرف السلام قد خفض من تمويلاته أو أنه يدير جيدا عملية منح الائتمان، ويوليها أهمية كبيرة حتى لا يقع في المحظور.

المطلب الثاني: آليات مصرف السلام الجزائر لمواجهة المخاطر

يوفر مصرف السلام عدة آليات قصد التمكن من إدارة المخاطر التي تعترضه، وهي كالآتي:

أولا: مؤونات لتغطية المخاطر المصرفية العامة

يتكون هذا البند من مؤونات لتغطية التزامات خارج الميزانية المصنفة ومؤونات لتغطية المخاطر والأعباء، خصص لها مصرف السلام خلال فترة الدراسة المبالغ المالية التالية:

الجدول رقم 04: مؤونات لتغطية المخاطر المصرفية العامة **الوحدة:** آلاف دج

2019	2020	2021	2022
354.911 دج	317.626 دج	444.888 دج	514.730 دج

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على: (مصرف السلام الجزائر، 2022)

من خلال الأرقام المالية المبينة في الجدول أعلاه (رقم04)، نجد أن مصرف السلام قد وضع مبالغ مالية معتبرة لتغطية المخاطر المصرفية العامة خلال فترة الدراسة، إلا أنه في سنة 2020 تراجع تمويله لهذا البند بنسبة 11% عن تمويل سنة 2019، ليعاود تحسينه بنسبة معتبرة خلال سنتي 2021 و2022.

ثانيا: أصول لتغطية المخاطر المصرفية العامة

يتضمن هذا البند مؤونة ذات طابع احتياطي يتم تكوينها طبقا للمادة رقم 09 من النظام 14-03 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها، حيث تحسب على رصيد التمويلات الجارية (غير المصنفة) بنسبة 01% سنويا حتى يبلغ مستواها الإجمالي نسبة 03% من الرصيد الإجمالي للمستحقات الجارية.

وقد قام مصرف السلام بتخصيص المبالغ المالية التالية لها:

الجدول رقم 05: أصول لتغطية المخاطر المصرفية العامة **الوحدة:** آلاف دج

2019	2020	2021	2022
1.322.918 دج	1.519.418 دج	1.986.519 دج	2.136.675 دج

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على: (مصرف السلام الجزائر، 2022)

من خلال بيانات الجدول رقم (05)، يتضح لنا أن مصرف السلام يوفر مبالغ مالية جد معتبرة حتى يتحوط كفايةً من المخاطر المصرفية العامة، حيث أنه سنة 2019 قام بتخصيص 1.322.918.000 دج، وقام بتحسينها بنسبة 15% في سنة 2020، ليستمر هذا التحسين أيضا خلال السنتين المواليتين بنسبتي 30.7% و08% على التوالي من سنة لأخرى.

ثالثا: الاحتياطات

يضم هذا البند الاحتياطي القانوني الذي يتم تكوينه طبقا للقانون التجاري والقانون الأساسي للمصرف، والاحتياط الاختياري الذي يتم تكوينه وفقا لقرار الجمعية العامة للمساهمين.

والجدول الآتي يوضع المبالغ المالية المرصودة من طرف مصرف السلام لبند الاحتياطات خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم 06: الاحتياطات **الوحدة:** آلاف دج

2019	2020	2021	2022
904.791 دج	1.331.052 دج	3.874.230 دج	2.920.035 دج

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على: (مصرف السلام الجزائر، 2022)

من خلال معطيات الجدول رقم (06) نجد أن مصرف السلام يولي أهمية كبيرة لمخاطر السيولة، عبر تخصيصه لاحتياطات جد معتبرة، ففي سنة 2019 خصص مبلغ 904.791.000 دج، ليقوم سنة 2020 برفعها بنسبة 47%، أما خلال سنة 2021 فيعود الارتفاع المذهل لزيادة رأس مال المصرف امتثالا لتعليمات البنك المركزي الجزائري، فبعدما كان رأس المال خلال سنتي 2019 و 2020 يعادل مبلغ 15 مليار دج، أصبح 20 مليار دج بحلول سنة 2021، إلا أنه وخلال سنة 2022 انخفض احتياطي المصرف بما يعادل 25%، هذا الانخفاض يعود إلى توزيع الأرباح على المساهمين.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر بمصرف السلام الجزائر

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة إلى التطرق لمختلف استراتيجيات بنك السلام الجزائري في إدارة المخاطر التي قد تعترضه بناءً على (مصرف السلام الجزائري، 2020) :

1/- تأسيس هيكل تنظيمي لإدارة المخاطر:

تتمثل إدارة المخاطر التي يمكن للمصرف التعرض لها في تأسيس منظومة داخلية لتأطير وتقييم التأثير السلبي للعوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بنشاط المصرف على ممتلكاته ونتائجه في أي وقت.

تتم إدارة المخاطر لدى مصرف السلام الجزائر من خلال مجموعة من الهياكل المركزية:

1/1- الهياكل العملياتية:

وهي مجموعة من الهياكل المركزية المتخصصة في الأنشطة الرئيسية للمصرف كالنشاط التجاري أو التمويل أو التجارة الخارجية.

2/1- الهياكل الرقابية:

وهي الهياكل المركزية المكلفة بمختلف أنواع ومستويات الرقابة كالرقابة الدائمة، الرقابة المالية، الرقابة على الامتثال والتدقيق الداخلي وعلى رأسها خلية تسيير المخاطر التي تلعب الدور الرئيسي في منظومة إدارة المخاطر لدى مصرف السلام الجزائر.

3/1- اللجان الداخلية:

قام المصرف بتأسيس مجموعة من اللجان الداخلية تمارسها مهامها في إطار منظومة إدارة المخاطر وهي تتمثل في لجان التمويل حسب سقف التفويض، لجنة المخاطر والامتثال، لجنة متابعة السيولة، لجنة الأصول والخصوم، بالإضافة إلى لجنة التحصيل ولجنة المخصصات.

4/1- اللجان التابعة لمجلس الإدارة:

وهي تتمثل في لجنة التمويلات ولجنة التدقيق.

2/- تشكيل منظومة إدارة المخاطر:

تصنف المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها المصرف كما يلي:

ـ مخاطر الائتمان.

ـ مخاطر السيولة.

ـ المخاطر التشغيلية.

وقد قام المصرف خلال سنة 2020 باعتماد جملة من السياسات التي تنظم وتؤطر إدارة المخاطر وتحدد الهياكل المعنية والمهام الموكلة إليها.

كما يقوم المصرف بغرض الإفصاح لمجلس الإدارة بإعداد مصفوفة للمخاطر والتي تلخص أهم المخاطر التي يتعرض لها مع قياس مؤشرات التعرض لها ومقارنتها مع المعايير الداخلية التي حددها، إذ يتم إعداد مصفوفة المخاطر بشكل ربع سنوي.

1/2- مخاطر الائتمان:

تنتج مخاطر الائتمان عن عدم قدرة عميل أو مجموعة من العملاء المعتبرين كعميل واحد على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف. تتم إدارة مخاطر الائتمان في إطار سياسة مخاطر الائتمان المعتمدة في سنة 2020 ووفقا للإجراء المتعلق بتسيير التمويلات والإجراء المتعلق بنظام التقييم الداخلي للمؤسسات.

ترتكز إدارة مخاطر الائتمان لدى مصرف السلام الجزائر بشكل عام على الأسس التالية:

معايير قبول مخاطر الائتمان:

يتم تقسيم العملاء الذين يقدمون طلب تمويل للمصرف إلى خمس فئات: الأفراد، المؤسسات، الهيئات الحكومية، البنوك والمؤسسات المالية.

يشترط في كل طلب تمويل يتلقاه المصرف توفر مجموعة من المستندات الإدارية والمالية بالإضافة إلى المعلومات والوثائق المتعلقة بالضمانات المقترحة لتغطية التمويلات المطلوبة.

تتم دراسة وتقييم طلبات التمويل وفق سبع معايير رئيسية تتعلق بالملاءة الأدبية للعميل، ملاءته وإمكانياته المالية بالإضافة إلى جودة الضمانات المقترحة والظروف الاقتصادية.

نظام التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان:

يمتلك المصرف نظام داخلي لتقييم المؤسسات التي تقدم طلبات تمويل وهو يعتمد على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية. تتعلق المعايير النوعية بالشكل القانوني للمؤسسة وجودة إدارتها، القطاع الاقتصادي الذي ينشط فيه، علاقتها مع البنوك والمصادر التي ستعتمد عليها لسداد التمويلات المطلوبة، وهي مرجحة بنسبة 60% من التقييم.

أما المعايير الكمية فهي تمثل نسبة 40% وهي تتعلق بالهيكل المالي للمؤسسة وسيولتها وربحيتها.

كما يسمح النظام بتصنيف المؤسسات في عشر أقسا حسب درجة المخاطر وذلك وفقا للعلامة المحصل عليها.

تتم مراجعة تقييم المؤسسات ذات الالتزامات سنويا أو عند تقديمها لطلب تمويل جديد.

تقسيم المخاطر:

يتمثل تقسيم المخاطر في عدم تركيز التمويلات الممنوحة من طرف المصرف على عميل واحد أو مجموعة من العملاء، أو على قطاع اقتصادي أو مجموعة من القطاعات أو على نوع واحد من التمويلات.

يحرص مصرف السلام الجزائر على احترام المعايير النظامية المحددة من طرف بنك الجزائر في هذا الإطار والتي تنص على أن التعرض للمخاطر مع عميل واحد لا يجب أن يتجاوز 25% من الأموال الخاصة للمصرف وأن مجموع التعرضات الكبرى (التعرضات التي تتجاوز 10% من الأموال الخاصة للمصرف) لا يجب أن يتجاوز ثمانية أضعاف الأموال الخاصة للمصرف.

كما قام المصرف بتحديد مجموعة من المعايير الداخلية التي تهدف إلى تنويع تعرضه لمخاطر الائتمان وهي تتمثل بشكل رئيسي فيما يلي:

ـ تقسيم محفظة التمويلات بين تمويلات الاستثمار وتمويلات الاستغلال.

ـ تقسيم محفظة التمويلات بين الأفراد والمؤسسات.

ـ تقسيم محفظة تمويلات المؤسسات بين مختلف أشكال التمويل.

ـ تقسيم محفظة التمويلات على مختلف القطاعات الاقتصادية.

تحصيل الضمانات:

إن تحصيل الضمانات يعتبر أحد الوسائل المستخدمة للتقليل من مخاطر الائتمان ولكنه لايغني عن احترام شروط الحصول على التمويلات أو تقييم جودة العميل الذي يقدم التمويل.

يقوم المصرف بتحصيل عدة أشكال من الضمانات ومنها الضمانات الحقيقية كالرهونات العقارية أو رهونات المعدات والضمانات العينية كالكفالات التضامنية والتأمينات لدى صناديق التأمين بالإضافة إلى الضمانات النقدية.

يجب على الضمانات المحصلة أن تغطي نسبة معينة من التمويلات الممنوحة من طرف المصرف، وتحدد النسب ضمن سياسة مخاطر الائتمان.

يتم تقييم الضمانات من طرف الخبير التابع للمصرف أو من طرف خبير مستقل معتمد من طرف المصرف. تتم إعادة تقييم الضمانات بشكل دوري أو عندما تطرأ ظروف استثنائية متعلقة بالضمان نفسه أو بالسوق تجعل إعادة تقييمه ضرورية من أجل التأكد من تغطيته للالتزامات القائمة.

تصنيف مخاطر الائتمان:

يتم تصنيف مخاطر الائتمان وتكوين مخصصات نقص قيمتها وفقا لمتطلبات نظام بنك الجزائر 14-03، ويقرر تصنيف مستحقات العملاء وتحديد مستويات مخصصات نقص قيمتها من طرف لجنة المخصصات التي تجتمع بشكل ربع سنوي لتقييم جودة المستحقات.

كما تتم متابعة المستحقات المتعثرة بشكل يومي من طرف خلية متابعة وتحصيل المتعثرات وتعرض أسبوعيا على لجنة التحصيل.

2/2- مخاطر السيولة:

إن مخاطر السيولة مرتبطة بطبيعة نشاط المصرف الذي يرتكز على القيام بتحويل الأموال ضمن المنظومة الاقتصادية، فهو بمثابة نقطة عبور إجبارية بين مختلف متعاملي السوق. وفي هذا الإطار يستخدم المصرف الموارد التي يقوم بتجميعها (موارد تحت الطلب أو لأجل) لتأسيس استخداماته (تحت الطلب أو لأجل).

إن هذا التحويل الذي هو أساس نشاط المصرف ومصدر ربحيته قد يجعله يقوم بتمويل استخدامات طويلة الأجل بالاعتماد على موارد قصيرة الأجل وفي هذه الحالة يتوجب على المصرف أن يكون قادرا على سداد جزء من موارده حين استحقاقها وذلك باستعمال استخداماته. ولذا فإن عدم قدرة المصرف على سداد موارده ومواجهة التزامه تعرضه لما يسمى بمخاطر السيولة.

يحرص المصرف على احترام المعايير المتعلقة بمخاطر السيولة المحددة من طرف بنك الجزائر لا سيما معامل السيولة قصيرة الأجل ومعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة. كما تحدد السياسة الداخلية للمصرف جملة من المعايير الواجب احترامها وهي تتمثل بشكل رئيسي فيما يلي:

- المحافظة على نسبة أصول سائلة قدرها **25%** من مجموع الأصول على الأقل.

- المحافظة على نسبة استخدام الودائع في التمويلات أقل من **90%**.

ـ المحافظة على معاملات سيولة قصيرة الأجل لشهر وثلاثة أشهر تقدر ب **120%** على الأقل (حيث تقدر النسبة الإلزامية ب **100%** على الأقل).

ـ المحافظة على نسبة تركيز الودائع حيث لا يجب أن يتجاوز مجموع عشر أكبر ودائع نسبة **30%** من مجموع ودائع العملاء.

ـ المحافظة على نسبة السيولة طويلة الأجل تفوق **60%**.

تقوم إدارة الخزينة والعمليات المالية بالمتابعة اليومية لوضعية سيولة المصرف وذلك بهدف التسيير الأمثل للسيولة بشكل يسمح للمصرف بتفادي الوقوع في أزمة شح السيولة أو الاحتفاظ بمستوى عالي من السيولة مما ينجر عنه ضياع العوائد التي قد تنتج عن توظيفها.

كما تتم مراقبة مخاطر السيولة من خلال لجنة متابعة السيولة التي تجتمع شهريا ولجنة الأصول والخصوم التي تجتمع بصفة ربع سنوية وتتمثل مهامها الأساسية في متابعة وتحليل تطور موارد المصرف واستخداماته لأجل تحديد الأهداف المتعلقة بإدارة السيولة والإجراءات الوقائية الواجب اتخاذها لضمان التزام المصرف بالتعليمات النظامية السارية في هذا المجال والمحافظة على أمثل مستوى للسيولة.

3/2- المخاطر التشغيلية:

تنتج المخاطر التشغيلية عن عدم ملائمة أو قصور متعلق بالإجراءات، الموظفين والأنظمة الداخلية للمصرف أو عن وقوع حوادث خارجية وهي تضم المخاطر الناتجة عن الاحتيال الداخلي أو الخارجي.

تتم إدارة المخاطر التشغيلية لدى مصرف السلام في إطار سياسة المخاطر التشغيلية المعتمدة خلال سنة **2020**.

تحدد هذه السياسة الإطار العام للمخاطر التشغيلية، تنظيم إدارتها ومسؤوليات مختلف هياكل المصرف المعنية بذلك.

قام المصرف بإعداد خريطة للمخاطر حسب النشاط، حيث تم رصد **60** نشاطا تم تجميعها في ست مهن كبرى (التسيير، الدعم، الالتزامات، العمليات المحلية، العمليات الدولية وتقنيات المعلومات).

مناقشة النتائج:

من خلال النتائج المتحصل عليها سابقا، نلاحظ أن مصرف السلام الجزائر يواجه ثلاث أنواع من المخاطر، وهي كالآتي: مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل دون غيرها من المخاطر وهذا نتيجة طبيعة التمويلات التي يقدمها.

يقوم مصرف السلام الجزائر بإدارة مخاطر السيولة بحذر من خلال متابعته اليومية لوضعية سيولة المصرف، فهو لا يستطيع تحويل أصول مالية سهلة إلى سيولة آنية بدون خسائر لأنه يتنافى مع ما تدعو له الشريعة الإسلامية، وهذا ما يرفع من تكلفة الفرصة البديلة نتيجة الإبقاء على مبلغ الاحتياطات بمبالغ كبيرة.

أما مخاطر الائتمان فنجد أن نسبها جد منخفضة طيلة فترة الدراسة، ما يدل على أن المصرف يولي أهمية كبيرة لهذا النوع من المخاطر دون غيرها ويقوم بإدارتها بكفئ؛ من خلال تخصيص مؤونات وأصول لتغطية المخاطر المصرفية العامة، وإلى متابعة المستحقات المتعثرة بشكل يومي من طرف خلية متابعة وتحصيل المتعثرات وتعرض أسبوعيا على لجنة التحصيل، إضافة إلى تحديد مستويات مخصصات نقص قيمتها من طرف لجنة المخصصات التي تجتمع بشكل ربع سنوي لتقييم جودة المستحقات.

في حين أنه يدير مخاطر التشغيل من خلال تحديد سياسة عامة تنظم عبرها إدارتها ومسؤوليات مختلف هياكل المصرف المعنية بذلك، كما أسس قاعدة لبيانات الحوادث المتعلقة بالمخاطر التشغيلية واعتماد برنامج لتسييرها.

خلاصة الفصل:

قمنا من خلال هذا الفصل إلى التعريف بمصرف السلام الجزائر محل الدراسة وإلى هيكله التنظيمي، وكذا للطريقة المتبعة خلال الدراسة التطبيقية، عبر التعرض لأبرز المخاطر التي تعترضه، والتي تتمثل في كل من: مخاطر السيولة، الائتمان ومخاطر التشغيل، وإلى الآليات والاستراتيجيات التي يتبعها لاحتواء هذه المخاطر، لنجد في الأخير أنه يولي عناية كبيرة لمجال إدارة المخاطر من خلال مجموعة من الخطط البرامج والهياكل العملياتية.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة الموسومة تحت عنوان إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية في مصرف السلام الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى غاية سنة 2022 وجدنا أن المخاطر أمر ملازم للعمل المصرفي، نظرا لطبيعة عمله منذ البداية، باعتبار أن التطورات العالمية المستجدة في هذا العمل تضيف المزيد إلى هذه المخاطر، من حيث المقدار والنوع، الأمر الذي ألزم المصارف إعطاء مسألة المخاطر العناية والاهتمام الكافيين الذي تستحقه أو تفوقه لتبقى ضمن الحدود القابلة للسيطرة عليها حتى لا يتهدد وجودها.

ولتوضيح إشكالية بحثنا حاولنا الإلمام بمختلف جوانبه، حيث قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين.

حيث عالجنا في الفصل الأول الجانب النظري للدراسة، عبر التطرق للمفاهيم العامة للمصارف الإسلامية، ومن ثم التفصيل في جميع أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية، لنقوم بعدها بالتعرض إلى كيفية إدارتها تفصيلا واضحا وكاملا، دون إغفال مراجعة الدراسات التجريبية السابقة التي أفادتنا في الدراسة النظرية وفي الدراسة التطبيقية لمصرف السلام الجزائر.

وفي الفصل الثاني والذي من خلاله قمنا فيه بإجراء دراستنا التطبيقية استعانةً بالتقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر، إذ قمنا بتعريفه والتطرق إلى هيكله التنظيمي الإداري، لنقوم بعدها بتحليل مؤشرات المخاطر التي تعترضه، والتي تتمثل في: مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، وإلى الآليات التي يوفرها قصد التحوط من هذه المخاطر وإدارتها بفعالية.

لتخلص الدراسة إلى مجمل النتائج التالية:

أ/- نتائج الجزء النظري:

ـ تعمل المصارف الإسلامية في ظروف عدم التأكد، الأمر الذي يعرضها إلى احتمال وقوعها في مشاكل، ما يحتم عليها ضرورة معرفة أهم المخاطر التي تواجهها وكيفية العمل على إدارتها.

ـ نظرا لخصوصية عمل المصارف الإسلامية يجعلها أكثر عرضة للمخاطر مقارنة بالمصارف التقليدية، إذ توجد مخاطر تشترك فيها مع هذه الأخيرة، ومخاطر خاصة تنفرد بها لاسيما تلك المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامية.

ـ إن عمل المصارف الإسلامية في ظل البيئة المحيطة بها (التشريعات، القوانين، الإجراءات، المرسومات، ...) تؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطر الخاصة بها، هذا إضافة إلى خضوعها للسياسات النقدية والمالية التي تقرها البنوك المركزية، والتي قد لا تتناسب مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

ـ تتوفر للمصارف الإسلامية عدة أدوات وآليات تمكنها من التحوط جيدا ضد المخاطر التي قد تتعرض لها.

ب/- نتائج الجزء التطبيقي:

ـ يتعرض مصرف السلام لمخاطر ثلاثة تتمثل في كل من: مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل، والتي تعود بالأساس لاعتماد تمويله على صيغ تسبب هذه المخاطر فقط.

ـ يوفر مصرف السلام أدوات وأساليب فعالة لإدارة المخاطر سالفة الذكر، بحيث أنه يقوم بإدارتها كما يلي:

1/- مخاطر السيولة: يوفر احتياطات هامة قصد التصدي لها، بحيث يقوم بما يلي:

ـ المحافظة على نسبة أصول سائلة قدرها **25%** من مجموع الأصول على الأقل.

ـ المحافظة على نسبة استخدام الودائع في التمويلات أقل من **90%**.

ـ المحافظة على معاملات سيولة قصيرة الأجل لشهر وثلاثة أشهر تقدر ب **120%** على الأقل (حيث تقدر النسبة الإلزامية ب **100%** على الأقل).

ـ المحافظة على نسبة تركيز الودائع حيث لا يجب أن يتجاوز مجموع عشر أكبر ودائع نسبة **30%** من مجموع ودائع العملاء.

ـ المحافظة على نسبة السيولة طويلة الأجل تفوق **60%**.

إلا أن هذا الاحتياط قد يكون مبالغ فيه من حيث أنه يرفع من تكلفة الفرصة البديلة.

2/- مخاطر الائتمان: يتعرض مصرف السلام لنسبة مخاطر ضئيلة وهذا يعود إلى اتباعه لمختلف الإجراءات التالية:

ـ يشترط في كل طلب تمويل يتلقاه المصرف توفر مجموعة من المستندات الإدارية والمالية بالإضافة إلى المعلومات والوثائق المتعلقة بالضمانات المقترحة لتغطية التمويلات المطلوبة.

ـ تتم دراسة وتقييم طلبات التمويل وفق سبع معايير رئيسية تتعلق بالملاءة الأدبية للعميل، ملاءته وإمكانياته المالية بالإضافة إلى جودة الضمانات المقترحة والظروف الاقتصادية.

ـ يتوفر على نظام تقييم داخلي لمخاطر الائتمان.

ـ يقوم المصرف بتحصيل عدة أشكال من الضمانات ومنها الضمانات الحقيقية كالرهونات العقارية أو رهونات المعدات والضمانات العينية كالكفالات التضامنية والتأمينات لدى صناديق التأمين بالإضافة إلى الضمانات النقدية مع ضرورة تغطي هذه الضمانات لنسبة معينة من التمويلات الممنوحة من طرف المصرف، وتحدد النسب ضمن سياسة مخاطر الائتمان.

ج/- مخاطر التشغيل: يدير مصرف السلام هذه المخاطر من خلال تحديد سياسة عامة تنظم عبرها إدارتها ومسؤوليات مختلف هياكل المصرف المعنية بذلك، كما أسس قاعدة لبيانات الحوادث المتعلقة بالمخاطر التشغيلية واعتماد برنامج لتسييرها.

التوصيات والاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها سابقا نقدم بعض التوصيات والمقترحات لتكون هناك إدارة فعالة لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية:

ـ تعميق وزيادة الفهم بأهمية إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.

ـ تعزيز القدرات الاستراتيجية للمخاطر من خلال اختيار موظفين ذو كفاءة عالية قصد إدارتها.

ـ لا بد على مصرف السلام الجزائر وضع حلول بديلة وخطط استراتيجية واضحة لاستغلال الفائض من السيولة من خلال فتح مشروعات استثمارية جديدة تدر عوائد مربحة وبأقل مخاطر ممكنة.

ـ يجب على السلطات النقدية في الجزائر والممثلة في البنك المركزي أن تعدل من أدوات الرقابة والإشراف بما يتوافق مع الالتزامات الشرعية للمصارف الإسلامية.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: نصت على ما يلي: "اختلاف طبيعة عمل المصارف الإسلامية جعلها تنفرد بمخاطر خاصة تختلف عن مثيلاتها التقليدية مما يجعلها تحتاج لإيلاء أهمية كبيرة لمجال إدارة المخاطر"، هي فرضية صحيحة، فالمصارف الإسلامية لها صيغ تمويلية خاصة تتعامل بها وفق ضوابط الشريعة الإسلامية يستدعي أن توفر في مقابل هذا آليات للتحوط ضد مخاطرها التي تخلفها.

الفرضية الثانية: والتي جاءت كما يلي: "يتعرض مصرف السلام لمجموعة من المخاطر منها: تشغيلية، سيولة، ائتمان"، هي أيضا صحيحة، فمصرف السلام تنشأ له هذه المخاطر فقط دون غيره وهذا لارتكاز تعاملاته في أغلبها على التجارة، ما يعرضه للمخاطر سالفة الذكر، وهو ما تطرقنا إليه في المطلب الأول من المبحث الثاني للدراسة التطبيقية.

الفرضية الثالثة: "إن للرقابة الداخلية والسياسات والإجراءات المتبعة في مصرف السلام الجزائر دور كبير في تعزيز إدارة المخاطر المصرفية" هي الأخرى صحيحة، فمصرف السلام يخصص احتياط مالي اختياري هام لمخاطر السيولة، ولمؤونات وأصول لتغطية مخاطر الائتمان، وعناية هامة لأخطاء العنصر البشري حتى يحتوي المخاطر التشغيلية.

الفرضية الرابعة:" ينفذ مصرف السلام الجزائر عدة أساليب تمكنه من اكتشاف المخاطر لاحتوائها في الوقت المناسب" هي فرضية صحيحة، فمصرف السلام يوفر مجموعة من الخطط البرامج والهياكل العملياتية والرقابية وتأسيس منظومة خاصة لإدارة المخاطر.

آفاق الدراسة:

بغية توسيع آفاق البحث العلمي في هذا المجال، نقترح إمكانية المواصلة في ميادين بغية معالجتها مستقبلا، على سبيل المثال لا الحصر:

ـ المقارنة بين إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وفي المصارف التقليدية.

ـ الحوكمة وأخلاقيات العمل في المصارف الإسلامية.

ـ التطبيقات الاحترازية الجديدة وأثرها على المصارف الإسلامية.

ـ إدارة المخاطر وفق مقررات بازل 04.

الملاحق:

الأصول	الإيضاح	2020	2019
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	53 600 804	27 584 242
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 تمويل الهيئات المالية	2.2	259 466	515 459
5 تمويل الزبائن	3.2	101 771 998	95 582 580
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية–أصول	4.2	202 282	40 968
8 الضرائب المؤجلة–أصول	5.2	92 713	76 542
9 أصول أخرى	6.2	19 932	1 008 461
10 حسابات التسوية	7.2	533 823	512 999
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	1 069 994	714 078
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	4 787 914	4 747 742
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	274 850	223 896
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**162 625 776**	**131 018 967**

Activer Windows
Accédez aux paramètres pou

الخصوم	الإيضاح	2020	2019
1 البنك المركزي			
2 ودائع الهيئات المالية	12.2	69 462	116 778
3 ودائع الزبائن	13.2	110 488 355	84 671 904
4 سندات الاستثمار	14.2	22 759 613	19 119 923
5 الضرائب الجارية- خصوم	15.2	191 328	686 076
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	5 645 762	2 527 178
8 حسابات التسوية	17.2	2 733 972	3 207 078
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	317 626	354 911
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	1 519 418	1 322 918
12 ديون تابعة			
13 رأس المال	20.2	15 000 000	15 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطيات	21.2	1 331 052	904 791
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)	22.2	-500 000	-900 000
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		3 069 188	4 007 410
مجموع الخصوم		**162 625 776**	**131 018 967**

Activer

الأصول	الإيضاح	2022	2021
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	74 638 050	75 916 435
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	2.2	3 911 553	632 808
5 سلفيات وحقوق على الزبائن	3.2	174 534 597	153 615 910
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية–أصول	4.2	40 043	47 727
8 الضرائب المؤجلة–أصول	5.2	42 405	52 851
9 أصول أخرى	6.2	487 121	42 342
10 حسابات التسوية	7.2	881 205	474 476
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	1 373 178	1 420 913
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	5 552 310	5 320 892
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	220 876	267 996
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**261 693 338**	**237 804 350**

Activer Windows
Accédez aux paramètres p

الخصوم	الإيضاح	2022	2021
1 البنك المركزي			
2 ديون تجاه الهيئات المالية	12.2	74 504	45 943
3 ديون تجاه الزبائن	13.2	154 117 422	150 762 167
4 ديون ممثلة بورقة مالية	14.2	62 585 556	47 661 066
5 الضرائب الجارية– خصوم	15.2	766 590	412 369
6 الضرائب المؤجلة– خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	9 534 940	5 120 053
8 حسابات التسوية	17.2	4 650 378	4 107 894
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	514 730	444 888
10 إعانات التجهيز–إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	2 136 675	1 986 519
12 ديون تابعة			
13 رأس المال	20.2	20 000 000	20 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطيات	21.2	2 920 035	3 874 230
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/–)			
19 نتيجة السنة المالية (+/–)		4 392 508	3 389 221
مجموع الخصوم		**261 693 338**	**237 804 350**

Active

قائمة المراجع:

C.HUll, J. (2012). *Risk Management and Financial Institutions.* canada: simultaneously.

David, H. (1997). BANK RISK MANAGEMENT: THEORY. *RISK MANAGEMENT AND REGULATION IN BANKING*, (pp. 1-15). Jerusalem.

Farhan, M., & Mobeen Alam, H. (2018, Novembre 08). Operational Risk Management in Islamic Banking; A System Thinking. *Journal Of Islamic Business and Management*, pp. 450-464.

Kusnandar, A. (2022, Aout 17). Credit Risk in Islamic Banking: A Literature Study. *Finance and Banking Studies*, pp. 21-26.

Mahi , N., & BEZZAOUIA, M. (2022, Decembre 15). Risk management in Islamic banks: A Panel Data Analysis 2011-2021. *Review MECAS*, pp. 67-82.

Syed, E. A., & Ruslan, S. (2015, aout). Risk Management in Islamic Finance: An Analysis From Objectives Of Shari'ah Ah Perspective. *Internaional Journal Of Business and Law*, pp. 46-52.

إبراهيم الكراسنة. (2006). *أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

إبراهيم الكراسنة. (2013). *الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك*. أبوظبي: صندوق النقد العربي.

أحلام بوعبدلي، و عائشة طبي. (جوان, 2015). إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. *مجلة رؤى اقتصادية*، الصفحات 103-120.

أحلام بوعبدلي، و عائشة طبي. (30 جوان, 2015). إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتجارية. *مجلة رؤى اقتصادية*، الصفحات 103-120.

أحمد عبد العزيز الألفي. (1997). *الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

إدارة البنوك التجارية. (2016). *اسماعيل ابراهيم عبد الباقي*. الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.

اسماعيل ابراهيم عبد الباقي. (2016). إدارة البنوك التجارية. تأليف اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، و 39 (المحرر)، *إدارة البنوك التجارية* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.

أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر. (2006). تأليف إبراهيم الكراسنة، *أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر* (صفحة 37). أبوظبي، الإمارات: صندوق النقد العربي.

الأخضر لقيطي، و حمزة غربي. (2012). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. *أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية* (الصفحات 01-19). سطيف: من الإنترنت.

.الاسكندرية: الدار الجامعية *الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني* .(1997) .الألفي, أ. ع

آليات الرقابة المصرفية في المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال المعايير .(ماي 01 ,2018) .دحمان, ب. ع &., الجليل, ج. ع .الاحترازية لاتفقيات لجنة بازل .pp. 169-197

.الاسكندرية: الدار الجامعية *بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق* .(2002) .العيد, ج. إ & ,.الحناوي, م. ص

الشمري صادق راشد. (2009). *إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

الطاهر لطرش. (2005). تقنيات البنوك. تأليف الطاهر لطرش، *تقنيات البنوك* (الإصدار الطبعة الخامسة، صفحة 122). الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

.pp. 74-89 ,*مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية* .إدارة البنوك الإسلامية .(ديسمبر ,2014) .العزعزي, ش. أ

العياشي فداد. (2004). مخاطر الثقة في تطبيقات المضاربة وعلاجها ورقة معلومات أساسية. *المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية*، الصفحات 212-348.

.الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية *محمد خميسي بن رجم* .(2017) .المخاطر, ا. ا

.الاسكندرية: دار الفكر الجامعي .*عقود المشتقات المالية* .(2011) .بدوى, ه. ا

بن ابراهيم الغالي، و بن ضيف محمد عدنان. (2019). *الأسواق المالية الدولية*. بسكرة: دار علي بن زيد للطباعة والنشر.

بن الناصر فاطمة. (2009). تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية. *ماجستير*. كلية العلوم والاقتصادية وعلوم التسيير ، ورقلة.

بن سمينة عزيزة. (جوان, 2011). إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية. *مجلة العلوم الإنسانية*، الصفحات 401-411.

بوسعيد محمد عبد الكريم، و بن بوزيان محمد. (25 ديسمبر, 2019). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. *مجلة المالية والأسواق*، الصفحات 217-237.

بوعتروس عبد الحق. (2007). تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف. *المؤتمر الدولي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة* (الصفحات 24-38). عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.

بوعظم كمال، و زيات عادل. (2012). خطوات تشخيص خطر الصرف في المؤسسة. *المؤتمر الوطني الأول حول التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية* (الصفحات 46-58). سوق أهراس: مجلة رؤى اقتصادية.

حاكم محسن حمد عبد الحسين راضي الربيعي. (2012). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة. تأليف حاكم محسن حمد عبد الحسين راضي الربيعي، *حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة* (صفحة 95). بغداد، العراق: دار السلام.

حسين بلعجوز، و رابح بوقرة. (2007). إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر. *موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي*، 212-231.

خلف الله بن يوسف، و قويدر معاش. (2021). التحوط وإدارة مخاطر الائتمان والتمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك السلام الجزائري خلال الفترة (2014-2017). *مجلة دفاتر اقتصادية*، 34-46.

.الاسكندرية: دار الوفاء القانونية *.المشتقات المالية وتغطية المخاطر* .(2017) .رجم, م. خ

زياد جودة. (2000). الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك. تأليف زيد جودة محفوظ رمضان، *الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك* (صفحة 03). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

سامي ابراهيم السويلم. (2004). البحث عن أدوات مبتكرة لمعالجة المخاطرة. *ندوة مخاطر المصارف الإسلامية* (الصفحات 01-14). الرياض: دراسات اقتصادية اسلامية.

سامي بن ابراهيم السويلم. (2007). *التحوط في التمويل الإسلامي*. جدة: دار إرفاء للنشر والتوزيع.

سامي خليل. (1981). النقود والبنوك. تأليف سامي خليل، *النقود والبنوك* (الإصدار الطبعة الأولى، صفحة 183). السالمية، الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

سامي خليل. (1981). *النقود والبنوك*. السالمية: شركة كاظمة للنشر و الترجمة والتوزيع.

سحنون عقبة. (2021). إدارة مخاطر السوق في البنوك الإسلامية - دراسة مقارنة -. *مجلة العلوم الإنسانية*، 1475-1489.

سليم بن يوسف. (2009). أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية. *إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة* (الصفحات 102-128). الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

سليمان موصلي، و عدنان سليمان. (2013). *الأسواق المالية*. دمشق: دار دمشق للنشر والتوزيع.

سليمان ناصر. (2015). *التقنيات البنكية وعمليات الائتمان*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

سمير الخطيب. (2005). *قياس وإدارة المخاطر بالبنوك*. الاسكندرية: منشأة المعارف.

سمير عبد الحميد رضوان. (2005). *المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر*. القاهرة: دار النشر للجامعات.

سمير عبد الحميد رضوان. (2005). *المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر*. مصر: دار النشر للجامعات.

سميرة محسن. (01 سبتمبر, 2006). المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية. *ماجستير*. قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

سميرة محسن. (2006). المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية. *مذكرة ماجستير*. قسنطينة، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

شادر سعاد. (12 جوان, 2004). مساهمة الأنظمة الخبيرة في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة. *مذكرة ماجستير*. الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية، الجزائر.

شخار نعيمة. (2012). مخاطر المرابحة في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة الجزائري -. *مجلة الأبحاث الاقتصادية*، 195-206.

شرون رقية. (01 جوان, 2014). تحليل وقياس مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتجارية. *مجلة الاقتصاد الصناعي*، الصفحات 142-160.

شرون رقية. (01 جوان, 2014). تحليل وقياس مخاطر السيولة في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية. *مجلة الاقتصاد الصناعي*، الصفحات 142-160.

صادق أحمد عبد الله السبئي. (بلا تاريخ). مخاطر صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية. *مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية*، الصفحات 309-364.

صادق راشد الشمري. (2009). *إدارة المصارف (الواقع والتطبيقات العملية)*. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

صلوح محمد العيد. (01 جانفي, 2015). آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية. *المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمحاسبية*، الصفحات 43-55.

صلوح محمد العيد. (01 جانفي, 2015). آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستعمال المشتقات المالية. *المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمحاسبية*، الصفحات 43-55.

صندوق النقد العربي. (2003). *نظم وسياسات أسعار الصرف*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

ضيف سعيد. (ديسمبر, 2019). إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية . *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية* ، الصفحات 26-47.

ضيف سعيدة. (29 نوفمبر, 2009). إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، الصفحات 26-47.

ط.د/مسعودي عبد الباسط عبد الصمد. (18 ديسمبر, 2019). أساليب قياس المخاطر التقليدية في البنوك الإسلامية. *أساليب قياس المخاطر التقليدية في البنوك الإسلامية، 18*، صفحة 05.

طارق عبد العال حماد. (2001). *المشتقات المالية (المفاهيم - إدارة المخاطر - المحاسبة)*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

طارق عبد العال حماد. (2006). *تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

طارق عبد العالي حماد. (2007). *إدارة المخاطر*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

طهراوي أسماء. (2014). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية - دراسة قياسية -. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة تلمسان.

عائشة طبي، و أحلام بوعبدلي. (2020). إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة الجزائري للفترة (2008-2017). *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، 209-224.

عبد الحليم عمار غربي. (2018). *الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي*. سوريا: مطبوعات KIE Publications.

عبد الحميد محمود البعلي. (2017). *أدوات التمويل والاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية*. الكويت: مجموعة البركة المصرفية.

عبد الرحمان النجدي. (2010). *بحوث في فقه البنوك الإسلامية*. بيروت: شركة دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد الستار أبو غدة. (2009). ضوابط وتطوير المشتقات المالية في العمل الإسلامي (العربون، السلم، ...إلخ). *المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية المالية الإسلامية*، (الصفحات 06-18). الإمارات.

عبد الكريم أحمد قندوز. (2008). *الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق*. دمشق: مؤسسة الرسالة ناشرون.

عبد الكريم أحمد قندوز. (2009). إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية من الحلول الجزئية إلى التأصيل. *بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول* (الصفحات 20-33). دبي: دار وائل للنشر والتوزيع.

عبد الكريم أحمد قندوز. (2017). *الخيارات، المستقبليات والمشتقات المالية الأخرى*.

عبد الكريم أحمد قندوز. (2017). *الخيارات، المستقبليات والمشتقات المالية الأخرى*.

عبد الكريم أحمد قندوز. (2020). نظرية الخطر في الفكر الإقتصادي الإسلامي. تأليف عبد الكريم أحمد قندوز، *نظرية الخطر في الفكر الإقتصادي الإسلامي* (صفحة 12). أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

عبد المنعم السيد علي. (2004). *النقود والمصارف والأسواق المالية*. عمان: دار الحامد.

عبلة بريكي، و شعبان فرج. (2018). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية*، 3-11.

عبير فوزان العبيدي. (ماي, 2014). إدارة المخاطر المالية في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي. *مجلة البحوث الإقتصادية والمالية*، الصفحات 62-78.

عقل محمد مفلح. (2006). *وجهات نظر مصرفية* (الإصدار الثانية). عمان: مكتبة المجمع العربي.

علي هنان، و عبد الجليل بدوي. (Decembre, 2019). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. *مجلة دراسات في الوظيفة العامة*، الصفحات 21-40.

.علي, ص. ا .(2006) .إدارة مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية *مجلة الإحياء*, pp. 481-510.

عيساوي سهام، و حوحو فطوم. (31 جانفي, 2020). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. *مجلة اقتصاد المال والأعمال*، الصفحات 39-55.

فضل عبد الكريم محمد. (04 06, 2008). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. *مجلة التعاون الاقتصادي والتنمية*، الصفحات 1-34.

فلاق صليحة. (juin, 2012). الهندسة المالية كآلية لإدارة بعض مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي. *إسرا الدولية للمالية الإسلامية*، الصفحات 118-131.

قندوز أحمد عبد الكريم. (2009). إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية من الحلول الجزئية إلى التأصيل. *موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي*، 74-88.

قندوز عبد الكريم. (2011-2012). التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية. *دكتوراه*. الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

الشلف, كلية العلوم الاقتصادية .*دكتوراه* .التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية .(2012-2011) .قندوز, ع. ا .والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر

محبوب علي. (04 أكتوبر, 2019). إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية مصرف السلام أنموذجا. *مجلة دراسات وأبحاث*، الصفحات 398-411.

محمد أحمد الأفندي. (2009). *النقود والبنوك*. صنعاء: دار الكتاب الجامعي.

محمد الصيرفي. (2007). إدارة المصارف. تأليف محمد الصيرفي، *إدارة المصارف* (الإصدار الطبعة الأولى، صفحة 10). الإسكندرية، مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

محمد بن علي القري. (2020). *بحوث في التمويل الإسلامي*. الرياض: دار سلميان للنشر والتوزيع.

محمد خميسي بن رجم. (2017). المشتقات المالية وتغطية المخاطر. تأليف محمد خميسي بن رجم، *المشتقات المالية وتغطية المخاطر* (الإصدار الطبعة الأولى، صفحة 41). الإسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.

محمد خميسي بن رجم. (2017). *المشتقات المالية وتغطية المخاطر*. االسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

محمد فتحي البديوي. (2011). *استخدام الهندسة المالية في إعادة هيكلة المشروعات*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

محمد فرح عبد الحليم. (2013). *الأسواق المالية والبورصات*. صنعاء: جامعة العلوم والتكنولوجيا.

محمود حسين الوادي، و حسين محمد سمحان. (2012). *المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

مختار بونقاب. (ديسمبر, 2016). دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، الصفحات 45-58.

مختار بونقاب، و مريم الأطرش. (01 جوان, 2019). مبدأ إدراة المخاطر في المصارف الإسلامية. *مجلة أوراق اقتصاد*، الصفحات 42-59.

مخلوفي عبد السلام، و بوسفاوي سعاد. (ديسمبر, 2014). إدارة المخاطر في الصناعة المالية الإسلامية. *معارف*، الصفحات 117-140.

.القاهرة: دار غريب *إدوات وتقنيات مصرفية* .(2001) .مدحت, ص

مروان عوض. (2004). *العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

مزياني نور الدين وآخرون. (2009). أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك. *استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية* (الصفحات 92-111). سكيكدة: مجلة المالية والأسواق.

مصداع راضية. (ديسمبر, 2016). إدارة المخاطر التشغيلية وفقا لاتفاقية بازل 02 في البنوك التجارية. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، الصفحات 08-29.

مصرف السلام الجزائر. (2022). *مصرف السلام الجزائر*. تم الاسترداد من مصرف السلام الجزائر: https://www.alsalamalgeria.com/pdf/RapportAnnuel2022_AR.pdf

مصرف السلام الجزائري. (2020). تم الاسترداد من https://www.alsalamalgeria.com/pdf/RapportAnnuel2022_AR.pdf

مصرف السلام الجزائري. (2021). تم الاسترداد من https://www.alsalamalgeria.com/pdf/RapportAnnuel2021_AR.pdf

معطي لبنى. (سبتمبر, 2017). مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وتأثيرها على الاستقرار المالي في البنوك الاسلامية. *مجلة دفاتر بوادكس*، الصفحات 198-219.

معمري نارجس، و سمير أيت عكاش. (01 ديسمبر, 2018). لجنة بازل-3- وتغطية المخاطر التشغيلية. *مجلة معارف*، الصفحات 277-297.

مفتاح صالح. (2009). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. *الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية والدولية والحوكمة المالية*، (الصفحات 36-47). سطيف.

منير إبراهيم هندي. (2002). *الفكر الحديث في إدارة المخاطر*. الاسكندرية: منشأة المعارف.

منير إبراهيم هندي. (2003). *الفكر الحديث في إدارة المخاطر* (الإصدار الجزء1). الاسكندرية: منشأة المعارف.

مؤيد راضي خنفر، و غسان فلاح. (2009). *تحليل القوائم المالية* (الإصدار الطبعة الثانية). عمان: دار النشر والتوزيع.

مؤيد راضي خنفر، و غسان فلاح. (2009). *تحليل القوائم المالية*. عمان: دار النشر والتوزيع.

نوال بن عمارة. (20-21 أكتوبر, 2009). إدارة المخاطر في مصارف المشاركة. *ملتقى دولي حول" الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية"* (الصفحات 23-36). سطيف: مجلة الإقتصاد والتنمية.

هشام السعدني خليفة بدوي. (2011). *عقود المشتقات المالية*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

الأردن: .*الأسواق الحاضرة والمستقبلية:أسواق الأوراق المالية وأسواق الاختيار وأسواق العقود المستقبلية* .(1995) .هندي, م .الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

هوشيار معروف. (2009). *الاستثمارات والأوراق المالية*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

يحياوي وفاء. (2017). إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية. *دكتوراه*. البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.